



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعرييج -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني

ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

الموضوع:

إدارة المخاطر المالية في المؤسسات المالية الإسلامية

دراسة تطبيقية حول بنك الراجحي السعودي باستعمال نموذج sherrod

إشراف الدكتور الأستاذ:

□ عامر عبد اللطيف

إعداد الطلبة:

□ حروز حلیم

□ بورغداد بوقرة

السنة الجامعية: 2021-2022



شكر وتقدير

أقدم بجزيل الشكر إلى :

• الله سبحانه وتعالى على إحسانه وتوفيقه وامتنانه

• الأستاذ عامر عبد اللطيف على تفخذه بقبول الإحرام على مذكرتنا وعلى كل مساعداته وتوجيهاته السديدة التي قدمها لنا طوال فترة إعداد هذا البحث

• إلى أساتذة كلية علوم التسيير والاقتصاد والتجارة لجامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج.

إهداء

الحمد لله حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

إلى من وجبت فيهما الطاعة

إلى كل الأمل

إلى كل من شجع على المضي قدما

"حروز طيم"

إهداء

بسمي هذا العمل المتواضع الي :

- الوالدين الكريمين حفظهما الله

- كل أفراد أسرنا

- كل الأصدقاء ومن كانوا برفقتنا ومصاحبتنا اثناء دراستنا الجامعية

- كل من لو يدخر جسدا في مساعدتنا

- كل من ساهم في تلقينا ولو بحرفه في حياتنا .

"بورئداد بوقرة"

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر وتقدير
	اهداءات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال البيانية
أ - و	مقدمة
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المصارف الاسلامية وصيغ التمويل	
5	تمهيد الفصل الأول:
6	المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامي
6	المطلب الأول: البنوك الإسلامية نشأتها ومفهومها
6	المطلب الثاني: أنواع البنوك الإسلامية
8	أولاً: وفقاً للمعيار الجغرافي
8	ثانياً: وفقاً للمعيار التوظيفي للبنك
9	ثالثاً: وفقاً لمعيار النشاط
10	المطلب الثالث: خصائص البنوك الإسلامية
12	المبحث الثاني: أساليب التمويل في البنوك الإسلامية
12	المطلب الأول: مفهوم التمويل
12	أولاً: ماهية التمويل
12	ثانياً: صيغ التمويل من حيث الأجل
13	المطلب الثاني: أساليب التمويل القائمة على المشاركة في العائد
15	المطلب الثالث: أساليب التمويل القائمة على المديونية
15	أولاً: التمويل بالمراجعة أو بيع بالمراجعة

17	ثانيا: التمويل بالاستصناع
18	ثالثا: التمويل التأجيري
20	رابعا: البيع السلم
21	خامسا: البيع بالتقسيط الإسلامي أو البيع بالأجل
23	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: أدوات وأساليب إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي	
25	تمهيد الفصل الثاني
26	المبحث الأول: إدارة المخاطر المصرفية
26	المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر وتطويرها
26	أولا: مفهوم إدارة المخاطر
26	ثانيا: تطور إدارة المخاطر وطرق قياسها
29	المطلب الثاني: طبيعة مخاطر المصارف الإسلامية
32	المطلب الثالث: متطلبات وأدوات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية
32	أولا: المتطلبات الضرورية لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية
32	ثانيا: أدوات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية
35	المبحث الثاني: المخاطر المتعلقة بصيغ التمويل وإدارتها
35	المطلب الأول: مخاطر التمويل بالمشاركة والمضاربة
35	أولا: مخاطر التمويل بالمشاركة
36	ثانيا: مخاطر التمويل بالمضاربة
38	المطلب الثاني: مخاطر التمويل بالمراجحة والإجازة
38	أولا: مخاطر التمويل بالمراجحة
38	ثانيا: مخاطر التمويل بالإجازة
39	المطلب الثالث: مخاطر التمويل ببيع السلم والاستصناع
39	أولا: مخاطر التمويل ببيع السلم

40	ثانيا: مخاطر التمويل بالإستصناع
41	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول بنك الراجحي السعودي باستعمال نموذج sherrod	
44	تمهيد الفصل الثالث
45	المبحث الأول: نبذة عن مصرف الراجحي السعودي
45	المطلب الأول: تاريخ بنك الراجحي
45	المطلب الثاني: تعرف بنك الراجحي السعودي
46	أولا: الشركات التابعة
46	ثانيا: الفروع الدولية
47	المطلب الثالث: أهداف بنك الراجحي السعودي
47	المبحث الثاني: دراسة أداء واستقرارية البنك الراجحي السعودي وفق نموذج sherrod
47	المطلب الأول: مؤشرات الاداء المالي للبنك الراجحي
52	المطلب الثاني: قياس نموذج sherrod لبنك الراجحي
56	خلاصة الفصل الثالث
58	خاتمة
62	المراجع.

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
47	تطور حجم الأصول وحجم الودائع لبنك الراجحي خلال الفترة (2008-2018)	01
49	معدل العائد على الأصول لبنك الراجحي خلال الفترة (2008-2018).	02
50	معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الراجحي خلال الفترة (2008-2018)	03
51	تطور معدلات كفاية رأس المال لبنك الراجحي من الفترة (2008-2018).	04
53	تصنيف القروض تبعاً لمؤشر " Z " وفق نموذج " Sherrod "	05
53	النسب المالية لنموذج " Sherrod "	06
54	مؤشر " Sherrod " لبنك الراجحي خلال الفترة (2008-2018)	07

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
48	تطور حجم الأصول وحجم الودائع لبنك الراجحي خلال الفترة (2008-2018).	01
49	معدل العائد على الأصول لبنك الراجحي خلال الفترة (2008-2018).	02
51	معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الراجحي خلال الفترة (2008-2018).	03
52	تطور معدلات كفاية رأس المال لبنك الراجحي من الفترة (2008-2018). 5.	04
54	تغييرات قيمة مؤشر " Z " وفق نموذج " Sherrod "	05

مقدمة

إننا اليوم امام تحد كبير يواجه الاقتصاد العالمي ويهدد بحدوث أزمة عالمية جديدة قد تكون أقسى من سابقاتها، وهنا نتساءل كيف للمصارف الإسلامية أن تواجه هذه الأزمة وهي في حقيقة الأمر ليست أزمتها، وما ترتب على ذلك من تحولات اقتصادية عالمية، إضافة إلى ما يمكن أن تتعرض له هذه الدول الحاضنة للمصارف الإسلامية من اختلالات ومشاكل في موازنتها قد تعيق من تحقيق نمو اقتصادي طموح يشكل أرضية مناسبة لزيادة حجم مساهمة قطاع المصارف الإسلامية فيه مع النمو الملحوظ لصناعة التمويل الإسلامي في دول العالم كافة، أخذ ظهور المؤسسات المالية التي تعمل وفقا للشريعة الإسلامية عدة أشكال مختلفة للتحويل إلى المصرفية الإسلامية، فالبعض فضل البدء بمجرد نافذة إسلامية في مصرف تقليدي فيما أنشأت بعض المصارف فروعاً أخرى إسلامية، في حين اختار فريق ثالث إنشاء مصرف إسلامي متكامل، وأخيراً رأت بعض الدول العمل بالنظام المصرفي الإسلامي.

إن من أعظم التحديات التي تواجه اليوم العديد من البنوك التقليدية فضلا عن الإسلامية هي القدرة على التحكم وفهم كيفية تقييم المخاطر الناشئة عن تطبيق هذه المنتجات والخدمات، حيث أصبحت مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق بجانب عدم الامتثال لقواعد الشريعة من القضايا الحاسمة جدا للمؤسسات المالية الإسلامية.

الإشكالية:

وفي هذه الدراسة سوف نعالج إشكالية مفادها الآتي:

ماهي آليات إدارة المخاطر المالية في المصارف الإسلامية ؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الإشكاليات الجزئية يمكن طرحها كالتالي:

- ما مفهوم إدارة المخاطر المالية في المصارف الإسلامية ؟
- كيف تتم معالجة المخاطر المالية في المصارف الإسلامية ؟
- ما هي الآليات والأساليب التي تدار بها المخاطر المالية على مستوى البنك الراجحي ؟

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- تعرف ادارة المخاطر المالية على أنها العملية التي تستخدم طرق عملية للتعامل مع المخاطر ووضع طرق واجراءات من شأنها تقليل من إمكانية حدوث الخسائر

- توزيع المخاطر يتمثل في عدم تركيز نشاط التمويل على زبون أو مجموعة واحدة وذلك بالتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة

توزيع التسهيلات: محفظة المصرف بين التسهيلات قصيرة ومتوسطة المديونية بالتزامات غير مباشرة
أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في ان إدارة المخاطر هي إحدى مجالات البحث المهمة في التمويل الإسلامي وانطلاقاً من ذلك فان هذه الدراسة تكون بمثابة محاولة مواكبة ما يجري من تطورات على الصعيد النظري والتطبيقي في هذا المجال .

وكذلك محاولة التعرض إلى المخاطر التحديات التي تواجه المصاريف الإسلامية وتبيان كيفية معالجتها في ظل مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد وقع اختيارنا على هذا الموضوع للأسباب التالية:

- الرغبة في إثراء المعرفة العلمية.

- ان دراسة هذا الموضوع يصب في دائرة تخصصنا (الإدارة المالية)

- ان اتساع نشاط المصارف الإسلامية من حيث العدد في الجزائر وعبر العالم من جهة ومن جهة أخرى زيادة عدد المتعاملين معها كل هذا أدى الى زيادة المخاطر التي تتعرض لها الصيرفة الإسلامية

المنهج المتبع في الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية اتبعنا المنهج الوصفي باستعمال الأسلوب التحليلي وهذا بالتطرق إلي وصف المصارف الإسلامية والأسس التي تقوم عليها وتحليل المخاطر التي تواجهها وكيفية إدارتها.

الاطار الزمني والمكاني للبحث:

الاطار الزمني: من الفترة الممتدة من 2008 الى 2018 م

الاطار المكاني: البك الراجحي السعودي

الدراسات السابقة:

أوضحت العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع الأهمية البالغة لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وفيما يلي عرضاً لأهم الدراسات السابقة ومميزات الدراسة الحالية

الدراسة الأولى

إدارة مخاطر صيغ التمويل الاستثمار في المصارف الإسلامية ، دراسة لمباحث صالح حميد العلي ، جامعة دمشق، سورية سنة 2010

اهداف الدراسة :

بيان مصادر المخاطر وطبيعتها في المصارف الإسلامية، ذكر المخاطر التي تتعرض لها صيغ التمويل و الاستثمار الإسلامية، بيان آلية معالجة المصارف الإسلامية للمخاطر.

نتائج الدراسة:

تتعرض المصارف الإسلامية لعدد من المخاطر؛ البشرية، والمالية، والتشغيلية وعدم الالتزام بالضوابط الشرعية، والائتمانية، ومخاطر السمعة والمصدقية ، و تعد المشاركة والمضاربة من أكثر الصيغ مخاطرة بسبب عدم التمكن من المعرفة الدقيقة لكفاية الأخلاقية لشركاء ، و تتعرض صيغتا السلم والاستصناع لمخاطر الائتمانية والسوقية ولمخاطر عدم التنفيذ ، كما تتعرض صيغة المراوحة لمخاطر كثيرة؛

كمخاطر تغير أسعار السمعة، السوقية، ومخاطر تلف السلعة ، ومخاطر عدم تنفيذ الالتزام ، و على الرغم من أن الإجارة المنتهية بالتملك تعد من الصيغ الإسلامية الأقل مخاطرة، فإنها تتعرض لمخاطر تتعلق بالعين المؤجرة، ومخاطر فسخ المستأجر لعقد الإجارة لعذر طارئ، وللمخاطر الائتمانية المتمثلة في عدم قدرة المستأجر على سداد الأقساط أو التأخر والمماطلة في سدادها

الدراسة الثانية

إدارة مخاطر صيغة المراوحة في المصارف الإسلامية ، للطالبتين دهماني روزة و زرواني وردة ، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، سنة 2016.

اهداف الدراسة

التعرف على صيغة المراجعة لأمر بالشراء

وبيان كيفية تطبيقها و أهميتها في المصارف الإسلامية

محاولة الوقوف على مختلف المخاطر التي تواجه المصرف عند اتخاذ صيغة المراجعة كوسيلة لتمويل

اقتراح مجموعة من الحلول والإجراءات لإدارة ومواجهة مخاطر صيغة المراجعة لأمر بالشراء

نتائج الدراسة

تحتل المراجعة للأمر بالشراء اهتمام كبير في المعاملات المالية للبنوك

تختلف المراجعة للأمر بالشراء على مستوى المصارف الإسلامية بالجزائر عن كثير من مثيلاتها الممارسة على مستوى

المصارف الإسلامية في بعض الدول

من عدة جوانب، حيث أنها تستخدم فيه بشكل واسع بالصيغ الأخرى

تعتبر المراجعة للأمر بالشراء على مستوى المصارف الإسلامية بالجزائر من آليات التي يمكن أن تساهم في تطوير

الجانب الاستثماري لو وفر لها الجو المناسب

- المخاطر التي تتعرض لها المراجعة لأمر بالشراء في المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية والسوقية وهي نفسها

المخاطر الموجودة في المصارف التجارية، فقط تختلف عليها في بعض الجوانب

- بما انه يترتب على المراجعة لأمر الشراء التزامات على العميل تتحول إلى ديون في الذمة فان المصارف الإسلامية

بالجزائر تصبح معرضة للمخاطر المترتبة على العقود الأجلية كعدم سداد العميل لديونه في الوقت المتفق عليه

صيغة المراجعة منخفضة الكفاءة، ووجهت انتقادات حادة لهذه الصيغة واعتراضات عمليا من قبل العديد من كتابات

الاقتصاد الإسلامي، وذلك من ناحية انخفاض الكفاءة الاقتصادية

الدراسة الثالثة

دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية ، للباحث مختار بونقاب، جامعة قاصدي

مرياح ورقلة، الجزائر، سنة 2016.

أهداف الدراسة

التعرف على مختلف مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية

الوقوف على تطبيقات مخرجات الهندسة المالية الإسلامية في مجال إدارة مخاطر بنك البركة الجزائري

نتائج الدراسة

تتمثل مخاطر صيغ التمويل الإسلامية في مخاطر الأدوات التمويلية القائمة على الملكية والمديونية

استعمال الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل بينك البركة الجزائري تقتصر فقط على صيغ البيوع

مثل المرابحة والإجارة، بينما تقل الحلول المطبقة في إدارة مخاطر المشاركة وتندم في مجال المضاربة

- سياسة إدارة المخاطر بينك البركة الجزائري فعالة في إدارة صيغ البيوع و غير فعالة في إدارة مخاطر صيغ التمويل

القائمة على الملكية

المتابعة الجيدة لتمويلات الممنوحة للعملاء والوضعية المالية بصفة دائمة ومستمرة، حتى يتمكن المصرف من اتخاذ

الإجراءات اللازمة قبل وقوع العميل في حالة العسر والتوقف عن التسديد

الدراسة الرابعة

إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، رانية عالونة ، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد المصارف الإسلامية ' الأردن،

سنة 2005.

أهداف الدراسة

التعرف على ماهية المخاطر، التي قد تواجهها المصارف الإسلامية

التعرف إلى مجموعة الأساليب التي يمكن للمصارف الإسلامية أن تستخدمها في إدارة مخاطرها.

معرفة ما تحقق للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن للتعامل مع مخاطرها

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

أوجه التشابه

الدراسات السابقة الذكر والدراسة الحالية تتشابه فيما يلي

كل الدراسات السابقة والدراسة الحالية تهتم بإدارة المخاطر

كل الدراسات السابقة والدراسة الحالية تمت دراستها الميدانية على مستوى المصارف الإسلامية

كل الدراسات السابقة والدراسة الحالية تهتم بصيغ التمويل الإسلامي.

الوقوف على أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية

كل الدراسات السابقة والدراسة الحالية يشترك والى حدا بعيد في الجانب النظري .

أوجه الاختلاف

:تكمّن أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة التي قمنا بها في عناصر أساسية تتمثل في الإشكالية محل

الدراسة والنتائج المتوصل إليها وذلك على النحو التالي

الإشكالية محل الدراسة تتمثل في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

المصرف محل الدراسة والذي تمت على مستواه الدراسة التطبيقية اختلاف

النتائج المتوصل إليها خلال الدراسة

اختلاف في الطريقة المتبعة في الجانب التطبيقي

وتجدر الإشارة إننا نحاول من خلال هذا العمل أن نقدم إضافة تتمثل في محاولة إسقاط الدراسة النظرية على الجانب

الميداني في مصرف الراجحي باستعمال sherrod نموذج

مذكرة تخرج ماستر للطلّابين لصادفة المختار و طمبو عبد القادر ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية جامعة أحمد

دراية أدرار للموسم الجامعي 2018-2019 ص16-19

هيكل البحث:

حيث نقسم دراستنا هذه إلى ثلاث فصول كالآتي:

▪ **الفصل الأول** نتطرق إلى مفاهيم عامة حول المالية الإسلامية وصيغ التمويل الإسلامي

▪ **الفصل الثاني** أدوات وأساليب إدارة المخاطر صيغ التمويل الإسلامي

▪ **الفصل الثالث** واقع إدارة المخاطر المالية في بنك الراجحي.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول البنوك

الإسلامية وصيغ التمويل

تمهيد الفصل الأول:

يعاني العالم اليوم أزمة اقتصادية كبيرة، شملت القطاعات المصرفية كافة، وامتدّت لتشمل القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ مما زاد من معاناة المجتمعات الفقيرة التي كانت بالأساس تعاني الأمراض الاقتصادية الأخرى؛ كالفقر، ومعدلات مرتفعة للبطالة، وعدم الاستقرار الاقتصادي، والتضخم، وغيرها.

ولا شك أن لهذا أسباباً جذرية، من أهمها عدم تقدم إطار مصرفي ونقدي مستقرّ وعادل، فلا يمكن لأي نظام اقتصادي الاحتفاظ بحيويته ونشاطه، والوصول إلى أهدافه الاجتماعية والاقتصادية، بدون نظام مصرفي رشيد وعادل، ولا يتحقق إلا على ضوء الشريعة الإسلامية.¹

ولذلك كان لا بدّ من البحث عن هذا البديل الإسلامي، الذي تقدّمه اليوم المصارف الإسلامية، التي تميّز بالاهتمام بالنواحي الاجتماعية والأخلاقية، وتساهم في ترابط المجتمع، بناءً على منهج رباني شامل وكان من أهمّ عوامل النجاح وانتشار العمل المصرفي الإسلامي التزام تلك المؤسسات المالية بالضوابط الشرعية في جميع معاملاتها؛ حيث تعدّ الضوابط الشرعية الركيزة الأساسية التي يتعامل بها المصرف الإسلامي مع عملائه.

¹ - موساوي، زهية وخديجة خالدي، "التمويل الإسلامي للمشاريع الاقتصادية، فرص وتحديات"، مجلة الباحث، جامعة تلمسان، الجزائر، 2006، ص

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامي

المطلب الأول: البنوك الإسلامية نشأتها ومفهومها

الفرع الأول: مفهوم العمل المصرفي الإسلامي

عرف الدكتور محمد البلتاجي المصارف الإسلامية بأنها: مؤسسات مالية تقوم بتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، طبقاً لأسلوب الوساطة المالية، القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.¹

بينما ركز آخرون على التعارف التالية:

- أنها مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً وعطاءً، وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية.
 - أنها البنوك التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحةً على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً.
 - أنها مؤسسات مالية مصرفية، غايتها تجميع الأموال وتوظيفها بما يتفق والشريعة الإسلامية، وبما يخدم الفرد والمجتمع.
 - أنها المضاربة الشرعية (الأبجار في السلع والخدمات) بمختلف أشكال التمويل بالمضاربة، والمشاركة المتناقصة، وبيع المراجحة للآمر بالشراء؛ ولذلك هي تجمع الأموال وتستثمرها مقابل حصة محددة من ربح غير معروفٍ مقداره².
- مما سبق نستنتج أن المفاهيم العامة للصيرفة الإسلامية، وإن اختلفت في تعابير الكلمات، ولكنها تصب في بوتقة واحدة، وتتفق على أمور كثيرة؛ ولذلك لتتفق على أن المصارف الإسلامية بدايةً هي مؤسسات مالية، تعمل على تجميع الأموال واستثمارها بشكل لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية (كالمضاربة، والمشاركة، والمراجحة، وغيرها من الصيغ التي سيخصص لها مقالة).

¹ - www.baltagi.com, 10/05/2022 , 10 :20.

² - قنطقجي، سامر، "الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية"، دار شعاع، سورية، 2007. ص15،

الفرع الثاني: مراحل نشأة البنوك والمصارف الإسلامية:

تصدّى علماء الأمة الإسلامية للبنوك والمصارف الربوية التي دخلت بلاد الإسلام، وحذروا من التعامل معها لأنّ معاملاتها تقوم على أساس الربا المحرّم، لكن لم يقتصر دور العلماء على التحذير فقط، وإمّا تضمن البحث والدراسة لطرح البديل الإسلامي وإقامة المصارف الإسلامية، للتخلّص من الربا والأساليب الدنيوية التي سيطرت على معاملات المسلمين، والتي يتخلّلها الغش والخداع والأنانية، والتخلّص من التبعية الاقتصادية الغربية، وظهرت نتيجة لذلك تجارب مبدئية للعمل المصرفي¹.

ظهرت أول تجربة للمصرف الإسلامي في مصر عام 1963، وتم افتتاح أول بنك ادخار يعمل بأسس منضبطة بضوابط الشريعة الإسلامية، إلا أنّها توقفت بسبب الإشاعات التي أذيعت ضدها. وفي عام 1966 أصدرت إحدى الجامعات العربية قرار تدرّيس مادّة الاقتصاد الإسلامي، وشارك فيها عدد من الأساتذة المختصّين وعملوا على مشروع بنك بلا فوائد، وتم تقديم خطة المشروع للدراسة والتنفيذ إلا أنّ الظروف منعت من ذلك.

ثم أصدر قانون بنك ناصر الاجتماعي عام 1971 في مصر، الذي ينص على تحريم التعامل بالربا، وتم إنشاء البنك في ذلك الوقت ليستقبل الودائع ويستثمرها وأُتبع بلجان الزكاة التطوّعية في جميع أنحاء مصر، ولحق بنك ناصر محاولتان رسميتان للمصارف الإسلامية²:

البنك الإسلامي للتنمية عام 1975 في جدة، الذي كان يهدف إلى الحرص على تحقيق التنمية المنشودة في الاقتصاد، والتقدّم في المستوى الاجتماعي للأفراد في الدول الأعضاء، تبعاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وكُلّف بمسؤولية تنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء، وتوفير وسائل التدريب لموظفي مجال التنمية، ومتابعة ممارسة النشاط الاقتصادي والمالي بناءً على أحكام الشريعة الإسلامية بنك دبي الإسلامي الذي تم تأسيسه عام 1975، بأس مال مقداره خمسون مليون درهم، وأكد على أنّ جميع معاملاته وأنشطته تقوم على أسس وضوابط شرعية، ومن أعماله الخدمات المصرفية والحسابات الجارية، وتوفير وتمويل مشاريع استثمارية وتحصيل حوالات وكمبيالات وغيرها، وفي عام 1977 تم تأسيس الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، والذي كان يتألف من ثلاثة بنوك وهي بنك

¹ - جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية - بين الحرية والتنظيم - التقويم والاجتهاد - النظرية والتطبيق، لمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، مصر، 1988، ص 80.

² - نصر الدين فضل المولى محمد: المصارف الإسلامية، دار العلم للطباعة والنشر، ط1، مصر، (1985-1405)، ص101.

فيصل الإسلامي في السودان، وبنك فيصل الإسلامي المصري، وبيت التمويل الكويتي، ويهدف هذا الاتحاد إلى دعم التعاون بين البنوك الإسلامية، والتنسيق بين معاملاتها وأعمالها، والالتزام بالطابع الإسلامي لتحقيق المصالح المشتركة للبنوك الإسلامية على جميع المستويات والدفاع عنها، ويسعى الاتحاد لتحقيق الحرية في انتقال الأموال بين البنوك، وبحث مشاكل النقد والائتمان، وتقديم الاقتراحات المناسبة لمواجهتها، وتم الاعتراف بالاتحاد من قبل الدول الإسلامية عام 1978، في اجتماع لوزراء الخارجية للدول الإسلامية في السنغال¹

المطلب الثاني: أنواع البنوك الإسلامية

يمكن تصور عدة أنواع من البنوك الإسلامية يمكن تقسيمها وفقاً لعدة معايير هي:

أولاً: وفقاً للمعيار الجغرافي

ويتعلق هذا الأساس بالنطاق الجغرافي الذي يمتد إليه نشاط البنك الإسلامي، أو الذي تشمله معاملاته وعاملاته، ووفقاً لهذا النشاط يمكن لنا التفرقة بين النوعين التاليين

1. بنوك إسلامية محلية النشاط: وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية الذي يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها والتي تمارس فيها نشاطها ولا يمتد عملها إلى خارج هذا النطاق الجغرافي المحلي.
- 2- بنوك إسلامية دولية النشاط: وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد إلى خارج النطاق المحلي

ثانياً: وفقاً للمعيار التوظيفي للبنك

يمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية وفقاً للمجال التوظيفي الذي يغلب على نشاط البنك كما يلي:

- 1- بنوك إسلامية صناعية: وهي تلك البنوك التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية وخاصة عندما يمتلك البنك الإسلامية مجموعة من الخبرات البشرية في مجال إعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار في هذا المجال شديد الأهمية
- 2- بنوك إسلامية زراعية: وهي تلك البنوك التي يغلب على توظيفها اتجاهها للنشاط الزراعي باعتبار أن لديها المعرفة والدراية بهذا النوع من النشاط الحيوي الهام، تتواجد البنوك الزراعية في المناطق الزراعية الحالية، حيث تقوم

¹ - عبد السميع المصري المصرف الإسلامي علمياً وعملياً، مكتبة وهبة للطباعة والنشر، مصر، 1988، ص 95.

باستغلال الأراضي المهملة وذلك استرشادا بتعاليم الرسول صلي الله عليه وسلم: ان الأرض لله وللرسول فمن أحيا منها شيئا فهي له " "

3- بنوك الادخار والاستثمار الإسلامية: وهي بنوك تفتقر إليها الدول الإسلامية، حيث تقوم هذه البنوك على نطاقين، نطاق بنوك الادخار أو صناديق الادخار، مهمتها جمع المدخرات من صغار المدخرين وكبارهم على حد سواء، ويهدف تعبئة الفائض النقدي المتواجد لدى أفراد المجتمع، والنطاق الآخر نطاق البنوك الاستثمارية أو الوجه الآخر من العملة، يقوم هذا النطاق بإنشاء بنك استثماري في عواصم المحافظات، يقوم بعملية توظيف الأموال وتوجيهها إلى مراكز النشاط الاستثماري المختلفة، ومنه يقوم البنك الإسلامي بدور فعال في تنشيط الاستثمار في الدول التي يتواجد ومن ثم إنعاش الاقتصاد الإسلامي .

4- بنوك التجارة الخارجية الإسلامية: وهي من أهم البنوك التي تحتاج إليها الدول الإسلامية ليس فقط من أجل تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين هذه الدول كما، بل أيضا لإيجاد الوسائل والأدوات المصرفية الإسلامية التي تؤمن وتساعد على تحقيق هذا الهدف، وفي الوقت ذاته معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها قطاعات الإنتاج في الدول الإسلامية من خلال توسيع نطاق السوق، ورفع قدرتها على استغلال الطاقات العاطلة، وتحسين الجودة ومنه تحسين سبل الإنتاج ومن ثم فإن إنشاء بنوك إسلامية للتجارة الخارجية سوف يؤدي إلى تسيير حجم التعامل بين الدول الإسلامية بعضها البعض وتحقيق مصالح المسلمين.¹

بنوك إسلامية تجارية: وهي البنوك التي تتخصص في تقديم التمويل للنشاط التجاري وبصفة خاصة تمويل رأس مال العامل للتجارة وفقا للأسس والأساليب الإسلامية القويمة.

ثالثا: وفقا لمعيار النشاط

بنوك إسلامية صغيرة الحجم

وهي بنوك محدودة النشاط، يقتصر نشاطها على الجانب المحلي، والمعاملات المصرفية التي يحتاج إليها السوق المحلي فقط، وتأخذ طابع النشاط الأقرب إلى النشاط الأسري أو العائلي نظرا لكون عدد عملائها محدود، وتتواجد هذه البنوك في القرى والمدن الصغيرة ويكون عملها أساسا تجميع الأموال (المخدرات)، وتقديم التمويل قصير الأجل لبعض المشروعات والأفراد في شكل مرابحات ومتاجرات، وتنقل هذه البنوك فائض مواردها إلى البنوك الإسلامية الكبرى التي تتولى استثماره وتوظيفه في المشروعات الكبرى التي تتوافر لدى البنك الإسلامي.

¹- عبد السميع المصري، مرجع سبق ذكره، ص 96.

بنوك إسلامية كبيرة الحجم:

ويطلق عليها البعض بنوك الدرجة الأولى، وتكون ذات حجم يؤثر على السوق النقدي والمصرفي المحلي والدولي وذات إمكانيات تؤهلها لتوجيه هذا السوق، وتمتلك هذه البنوك فروعاً لها في أسواق المال والنقد الدولية، وبنوك مشتركة حيث تحول القوانين دون افتتاح فروع لها، وكذا مكاتب تمثيل لجمع المعلومات والبيانات في المناطق التي تزعم افتتاح فروع لها أو تلك التي يكون حجم النشاط والظروف تحول دون افتتاح فرع أو إنشاء بنك مشترك فيها.

المطلب الثالث: خصائص البنوك الإسلامية:

1- مجانية النظام الربوي، أول ما يلفت النظر من خصائص البنك الإسلامي مجانبته للنظام الربوي، فهو ينطلق من إيمانه بأن فوائد البنوك ربا حرام، وأن ما انتهت إليه المجامع الفقهية المختلفة من تحريمها لفوائد البنوك هو القول الصواب، الذي يجب التقيد به؛ ولذلك تنص لائحة البنك الإسلامي أول ما تنص على عدم تعاملها بالفوائد البنكية أخذاً وعطاءً.

2- الالتزام بالمرجعية الإسلامية في الشأن المالي عملياً، فنجد أن كل بنك إسلامي يعتمد على هيئة رقابة شرعية، تؤطر له العقود الخالية من المحرمات، وتنقيها من كافة المناهي المتعلقة بهذا الصدد، فلا ربا ولا غرر ولا ميسر ولا قمار. وكما هو مفهوم من كلمة الرقابة، فهي مختلفة عن الاستشارة، فقرارات هيئة الرقابة الشرعية ملزمة، خصوصاً بالنسبة إلى الأمور أو المسائل الشرعية المتعلقة بالمصرف. وفي هذا الصدد، فهي لا تمارس دوراً استشارياً فحسب، بل إن الرقابة تتضمن الإرشاد والإشراف والرقابة من أول الإنشاء أو تطور المنتجات إلى يوم إصدارها ومراجعة وتدقيق عمل المصرف من حين إلى آخر.¹

وقد وضعت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بعض المعايير لهذا الأمر.

أ- منها أن تكون الشريعة ملزمة للمؤسسة² وأن الالتزام بالشريعة من واجب المؤسسة.³

¹ - انظر: دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الإسلامية: أهميتها، شروطها، وطريقة عملها” د. محمد أكرم لال الدين، ورقة عمل مقدمة إلى الدورة التاسعة عشرة لجمع الفقه الإسلامي الدولي.

² - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، 2004، البند 5 من معيار الضبط رقم 2.

³ - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، 2004، البند 6 من معيار الضبط رقم 2.

ب- وكذلك في معيار رقم 29 (معيار الفتوى)، ذكرت الهيئة أن من واجب هيئة الرقابة الشرعية أن توفر الفتاوى للمصرف بناء على العلاقة القائمة فيما بينها، وأن من واجب المؤسسة استفتاء الهيئة في المسائل الشرعية، ومع أن بإمكان المستفتي أو المصرف بذل قصارى جهده في اختيار الفتاوى أو الآراء الأحسن، إلا إنه وحسب قوانين المؤسسة، عليه الأخذ والعمل بالفتاوى الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة.¹

ج- وأضافت الهيئة أن البنك ملزم باتباع قرارات هيئة الرقابة، ولا يمكنه الاستفتاء والاعتماد على قرارات هيئات فتوى أخرى إلا بإذن هيئة الرقابة لديها.

وقد أصبح وجود هذا الأمر من الضرورة بحيث لو لم تنص عليه اللائحة فإن على البنك أن يتقيد به؛ حيث إن الهيئة تعتبر السلطة العليا في مشروعية المنتجات أو العمليات فيلزم إدارة المصرف بتنفيذ قرارات الهيئة.²

3- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، والمقصود بالتنمية الاجتماعية، أن يحقق التمويل مجالاً خصباً لرفع مستوى العمالة والدخول العاملة في المشروعات الممولة، وفي الوقت نفسه يسمح عائده بتقديم خدمات اجتماعية إلى كل من يحتاجها من أفراد المجتمع تحقيقاً لرسالة البنك في التكامل الاجتماعي.

وذلك من خلال إحياء البنك للنظام الزكوي جمعا وتوزيعا، كما يبدو ذلك من محاولة البنك التركيز على ما يدعم الجانب الاجتماعي فيما يقدمه من استثمارات.

وقد أجرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالاشتراك مع دار الاستثمار و Dinar Standard دراسة مسحية، وتهدف تلك الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق البنوك الإسلامية للمعايير التي وضعتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والتي تغطي 13 عنصراً للمسؤولية الاجتماعية.

¹ - المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما بعدها، المنامة، البحرين، 1423هـ، ص 400.

² - انظر: الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، حسن يوسف داود (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي) 1996 م، ص 25.

المبحث الثاني: أساليب التمويل في البنوك الإسلامية

إن للمال في الإسلام وظيفة إجتماعية ذات أبعاد واسعة إلى جانب وظيفة اقتصادية، فهو يعتبر وسيلة إلى الحياة الكريمة للإنسان، لذلك وضع الإسلام ضوابط لكسبه وإنفاقه. وإذا كان هذا الكسب والإنفاق يدخل في إطار عملية التمويل بالمفهوم الاقتصادي، فسوف نحاول معرفة من خلال هذا الفصل مفهوم التمويل في الإقتصاد الإسلامي

المطلب الأول: التمويل

أولاً: ماهية التمويل:

أ - تعريف المال¹

لغة: المال ما يمتلك من كل شيء ويجمع من أموال، وفي لسان العرب ما يملكه المرء من الذهب والفضة، ثم أطلق على كل ما يقتنى ويملك من الأعيان

اصطلاحاً: (اصطلاح الفقهاء والمعاصرين) المال ما كان له قيمة مادية وجاز شرعا الانتفاع به في حالة الاختيار، أي أن المال ما يمكن حيازته والانتفاع به والتصرف فيه

وبالجمع بين التعريفين يمكن القول أن: المال يتمثل في كل ما كانت له قيمة مادية وجاز للإنسان امتلاكه والانتفاع به في حالة الاختيار، على أن يكون هذا الانتفاع ممكناً لكافة الناس لا من بعضهم

مفهوم التمويل وأنواعه في الإسلام

مفهوم التمويل:

لغة: أي أعطيه المال، فالتمويل هو إنفاقه أي أمواله تمويلاً، أي أزرده بالمال.

اصطلاحاً: تتضمن كلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها وطريقة إنفاقها وتسيير هذا الإنفاق.

ثانياً: صيغ التمويل من حيث الأجل

يمكن تقسيم التمويل إلى تقسيمات مختلفة من حيث الحجم، الطبيعة أو المصدر، ولكن هذا التقسيم عادة يكون حسب المدة أو الأجل، وذلك كالآتي:

¹ - شلهوب علي محمد، "شؤون النقود وأعمال البنوك"، شعاع للنشر والعلوم، الأردن، 2008، مرجع سبق ذكره، ص435.

أ - التمويل قصير الأجل: مدته سنة واحدة في الغالب، ويجب أن لا يتجاوز السنتين كحد أقصى، أما الحد الأدنى فيصل إلى يوم واحد.¹

ب- التمويل متوسط الأجل: تتراوح مدته من 2 إلى 5 سنوات وتصل إلى 7 سنوات.

ج- التمويل طويل الأجل: مدته تزيد عن 5 أو 7 سنوات وليس له حد أقصى، إذ يصل إلى 20 سنة.

المطلب الثاني: صيغة التمويل عن طريق المشاركات

تعريف المشاركة:²

يُقصد بها شركة الأموال، وهي: أيُّ عقد ينشأ بين شخصين أو أكثر في رأس المال أو الجهد الإداري، بغرض ممارسة أعمال تجارية تدرُّ الربح، والمشاركة المصرفية عبارة عن صيغة استثمارية وتمويلية متوافقة مع الشريعة، ويمكن أن تشترك فيها عدّة أطراف مع المصرف، وتهدف المشاركة مع المصرف من قِبَل الأفراد إلى تحقيق أرباح من وراء المشاركة بالمال، بينما يبحث المصرف في المشاركة عن تمويلٍ، والعكس صحيح في حال دخول المصرف في مشاركةٍ بأعمال التجارة مع أحد عملائه من التجار.

أنواع المشاركات:³

تتعدّد أنواع المشاركات وفقاً للمنظور إلى:

1- المشاركة الثابتة (طويلة الأجل):

هي نوعٌ من المشاركة تعتمد على مساهمة المصرف في تمويل جزءٍ من رأس مال مشروعٍ معيّن؛ ممّا يترتّب عليه أن يكون شريكاً في ملكية هذا المشروع، وشريكاً كذلك في كلّ ما ينتج عنه ربحٌ أو خسارة بالنسب المتفق عليها؛ والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة، وفي هذا الشكل تبقى لكل طرفٍ من الأطراف حصصٌ ثابتة في المشروع الذي يأخذ شكلاً قانونياً كشركة تضامن أو شركة توصية.

¹ -.:<https://accdiscussion.com/acc11577.html>

² - شلهوب، علي محمد، "شؤون النقود وأعمال البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص435.

³ - وحيد، أحمد زكريا، دليلك إلى العمل المصرفي، دار البراق، حلب، 2010، ط1، ص281

2- المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتملك):

المشاركة المتناقصة أو المشاركة المنتهية بالتملك هي نوعٌ من المشاركة يكون من حقِّ الشَّرِيك فيها أن يحلَّ محلَّ المصرف في ملكية المشروع، إمَّا دفعة واحدة أو على دفعات، حسبما تقتضي الشروط المتَّفَق عليها وطبيعة العملية، ومن صُور المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك.

أ- الصورة الأولى: أن يتَّفَق المصرف مع الشريك على أن يكون إحلال هذا الشريك محلَّ المصرف بعقدٍ مستقلٍّ يتمُّ بعد إتمام التعاقد الخاص بعملية المشاركة، بحيث يكون للشريكين حريةً كاملةً في التصرُّف ببيع حصَّته لشريكه أو غيره.

ب- الصورة الثانية: أن يتَّفَق المصرف مع الشريك على المشاركة في التمويل الكلي أو الجزئي لمشروع ذي دخل متوقَّع، وذلك على أساس اتَّفاق المصرف مع الشريك الآخر لحصول المصرف على حصَّةٍ نسبيَّة من صافي الدخل المحقَّق فعلاً، مع حقِّه بالاحتفاظ بالجزء المتبقي من الإيراد، أو أي قدر يُتَّفَق عليه ليكون ذلك الجزء مُخصَّصاً لتسديد أصلٍ ما قدَّمه المصرف من تمويل، وعندما يسدِّد الشريك ذلك التمويل تُؤوَل الملكية له وحده.

ج- الصورة الثالثة: يحدد نصيب كل شريك حصص أو أسهم يكون لها قيمة معيَّنة، ويمثِّل مجموعها إجمالي قيمة المشروع أو العملية، وللشريك إذا شاء أن يقتني من هذه الأسهم المملوكة للمصرف عدداً معيَّناً، بحيث تتناقص أسهم المصرف بمقدار ما تزيد أسهم الشريك إلى أن يمتلك كامل الأسهم فتصبح ملكية كاملة.

3- المشاركة المتغيرة:

هي البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين؛ حيث يُجْمَل العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه، ثم تؤخذ حصة من الأرباح النقدية أثناء العام.

شروط المشاركة:¹

- 1- يجب أن يتمَّ تحديد حصَّة كلِّ مُشارك في رأس مال المشاركة، ويمكن أن تكون المشاركات مُتفاوتة.
- 2- يجب أن يكون رأس المال متوفِّراً في مكانٍ أو حسابٍ محدد عند توقيع عقد المشاركة.
- 3- يمكن أن يقوم الشُّركاء بتوكيل أحدهم أو مجموعة منهم أو غيرهم؛ للقيام بأمر إدارة رأس المال.

¹ - شلهوب، علي محمد، "شؤون النقود وأعمال البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 436، 437.

- 4- يجب تقييم جميع أشكال المشاركات غير التقليدية - كالأرض مثلاً - بقيمة عملة واحدة، وتُحدّد بناءً عليها نسبة المساهمة في رأس مال المشاركة.
- 5- بمجرد انعقاد الشركة تنشأ عنها ذمّة مستقلة للمشاركة.
- 6- يجوز أن تتمّ المشاركة بين جهات شخصية أو اعتبارية على حدّ سواء.
- 7- يمكن أن يتمّ توزيع الأرباح حسب اتّفاق المشاركين، بينما يجب أن يتمّ توزيع الخسارة بين المشاركين في التساوي بناءً على نسبة مشاركتهم برأس المال.
- 8- يمكن أن يدخل الشركاء بديون لهم في ذمّة شركاء آخرين، شريطة أن يتمّ دفع كامل الدّين لحظة توقيع عقد المشاركة.
- 9- في حالات التعدّي والمخالفة لشروط عقد المشاركة من قبل أحد أطراف المشاركة، فإنه يجوز اشتراط ضمان رأس المال، ولا يجوز الاشتراط في غير هذه الحالة أبداً.
- 10- لا يجوز تحديد ربح معيّن من دخل المشاركة عن فترة محدّدة أو ك مبلغ محدّد.
- 11- يمكن أن ينصّ عقد المشاركة على السماح للمصرف في أن يبيع حصّته بسعر معيّن بتاريخ محدّد، إلا أنه لا يُلزم الشّركاء بالشراء.
- 12- يمكن أن ينصّ عقد المشاركة على تحديد حصّة أحد الشركاء بحدّ معيّن؛ ليتّم السحب منها عند الحاجة.
- 13- يمكن أن يعقد عميل أو عدّة عملاء اتّفاقاً مع المصرف المشارك بشراء حصّته في المشاركة خلال فترة زمنية محدّدة، على أن يذكر ذلك في عقد المشاركة، ويكون العملاء غير ملزّمين بذلك.

المطلب الثالث: صيغ وأساليب قائمة على المديونية

بالإضافة إلى صيغ التمويل السابقة هناك مصادر تمويل قائمة على المديونية وتضم تمويل المراجحات والتأجير، وبيع السلم، الإستصناع والبيع التقسيط الإسلامي.¹

أولاً- التمويل بالمرابحة أو بيع بالمرابحة

نظراً لل صعوبات التي واجهتها البنوك الإسلامية في استخدامها للمضاربة والمشاركة ومحاوله منها لتطويع العمل البنكي، لجأت إلى بعض البيوع ألا وهو المراجعة.

¹ محمود محمد محسن، مرجع سابق. ص 09

تعريف المراجعة: ¹

لغة: جاء في مختار الصحيح ربح في تجارته بالكسر ربحاً، وتجارة رابحة أي يربح فيها، وأربحه على سلعته، أعطاه ربحاً. وبيع الشيء مراجعة، وهي مصدر من الربح وهو الزيادة.

إصطلاحاً:

أن العلماء جميعاً متفقون على معنى المراجعة، فهي بيع الشيء بضمنه مضاف إليه زيادة معينة، ويقابلها في الفقه بيع التوالية، وهو بيع الشيء بضمنه دون إضافة، وهو يجري في العادة بين التجار لا غير.

شروط المراجعة ²

لكي تصح المراجعة يشترط فيها عدة شروط: أن يكون العقد أولاً صحيحاً، وأن يكون الثمن أولاً معلوماً للمشتري الثاني، وأن يكون الربح معلوماً، ورأس المال من ذوات الأمثال، وأن لا يكون الثمن في العقد أولاً مقابل بجنسه من أموال الربا.

1. أن تكون تكلفة الشراء (ثمن الشراء + مصاريف الشراء) معلومة عند المشتري الثاني.

2. أن يكون الربح معلوماً للمشتري الثاني لأنه جزءاً من الثمن الذي اتفق عليه، وذلك سواء كان في شكل مبلغ معين يضاف إليه تكلفة الشراء، أو في شكل نسبة مئوية من تكلفة الشراء.

3. أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال: أي أن يكون له مثيل كالمكايلات والموازين والعدديات، وهو شرط جواز المراجعة على الإطلاق، وإن كان من ما لا مثل له من العروض كالزراعيات والمعدودات المتفاوتة لا يجوز بيعه مراجعة مما ليس ذلك العرض في مثله. لأن المراجعة بيع بمثل الثمن الأول، فإن لم يكن الثمن الأول مثل جنسه. ³

4. أن يكون العقد الأول صحيحاً: فإن كان فاسداً فسد بيع المراجعة.

5. عقد المراجعة يقوم على البيع الحاضر لذلك يجب أن تكون البضاعة محل العقد موجودة عند البائع حائزاً ومالكاً لها، بحيث يستطيع تسليمها للمشتري.

¹ - محمود محمد محسن، مرجع سابق، ص 08.

² - أحمد عبد الله، " المراجعة أصولها وأحكامها تطبيقاتها في المصارف الإسلامية "، مطبوعات بنك فيصل الإسلامي، 1987، ص 63-64.

³ - محمود محمد حسن، مرجع سابق، ص 11.

تعريف بيع المراجحة بالأمر بالشراء¹

يقصد بها البنك يقوم بتنفيذ طلب التعاقد معه على أساس شراء الأول ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه كلياً أو جزئياً، وذلك في مقابل التزام الطالب بشراء ما أمر به وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء، وبالتالي فإن دور البنك الإسلامي في هذه الحالة الوسيط المالي من خلال استخدامه لشراء السلع والمواد التي يطلبها العميل ويرغب بها، حيث يقوم العميل بإصدار أمر للبنك ليقوم بالشراء النقدي ومن ثمة يقوم البنك ببيعها للعميل بربح متفق عليه مسبقاً.

ثانياً: التمويل بالاستصناع.

إن تطوير قطاع الصناعة هو الهدف الأهم لحفظ التنمية في معظم البلدان المتخلفة - النامية، ويستمد هذا القطاع أهميته للأفراد والمجتمعات من اتساع طاقته في الاستخدام، وعظم عائداته الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك من أهميته السلع المصنوعة في بلوغ الرفاهية وتدعيم التقدم والاستقلال والسيادة. ويرتبط تطويرها هذا القطاع: بتوفير مستلزماته - كالتمويل، والتكنولوجيا، وتأهيل القوى العاملة، وتتفرع عن أهمية تمويل قطاع الصناعة في البلدان النامية، أهمية التمويل المصرفي الإسلامي لهذا القطاع ومكانة فقه الاستصناع.

1. تعريف الاستصناع:

تعددت تعريفات الفقهاء والكتاب لعقد الاستصناع، ومن هذه التعريفات أنه «العقد على شراء ما يصنعه الصانع ويكون العين والعمل من الصانع»، أو هو: «شراء ما يصنع وفقاً للطلب» أو «أن يطلب شخص من آخر صناعة شيء ما له، على أن تكون المواد من الصانع، وذلك نظير ثمن معين». واشترط أن تكون المادة من الصانع، لأنها لو كانت من طرف المستصنع سيسمى العقد فقهيًا إجارة.

شروط الاستصناع²

1 من مقتضيات عقد الاستصناع أن يكون مؤجلاً ولكن ليس الأجل الملمزم، لأن التأجيل المتعارف عليه في عقد الاستصناع موضوع الإمهال وتأجيل المطالبة وليس الإلزام كالأجل المشروط في عقد السلم الذي يكون الأجل شرطاً فيه.

¹ فائق شقير وآخرون، مرجع سابق، ص 345-346.

² - شوقي أحمد ديننا، مرجع سابق، ص 30

2 أن يكون ما جرى العرف التعامل به استصناع كالملابس والأواني والأخشاب والمعادن، ما إذا حصل بما لم يتعارف ويتعامل الناس به فيكون سلماً ويجب توفر فيه شروط عقد السلم.

3 أن يكون العقد معلوم الجنس والنوع والصفة والقدر.

مما تقدم يتضح أن الأصل في عقد الاستصناع الأجل فيه غير لازم وأنه مطلوب لغرض إنجاز الصناعة، فمثلاً: إذا قال طالب الصناعة للصانع أريد أن تفرغ من هذا التصنع غداً أو بعد شهر على الأكثر، فإن هذا القول مشروع وهذا الوقت لا يمنع انتهاء العمل المطلوب منه قبل هذه الفترة لأن ذكر المدة هو للتعجيل وليس للزوم وبهذا فالأجل مقبول ولا يصير العقد سلماً.

و بما أن محل العقد لم يتعين إلا إذا رضي المستصنع له بعد وصفه، فله إذن أخذه جبراً عن الصانع إذا رضي به ولا يحق للصانع بيعه لغير المستصنع له كما لا يحق له فسخ العقد.

ثالثاً: التمويل التأجيري

هو مصدر آخر من مصادر التمويل حيث يعتبر تقنية حديثة النشأة.

تعريف عقد الإيجار:

قرض الإيجار هو عقد على المنافع بعوض، والمنفعة قد تكون منفعة عين أو منفعة عمل، ويعتبر تقنية تمويل كغيرها من التقنيات الأخرى، وذلك أن المؤسسة بعد اختيارها للاستثمار فتوجه إلى مؤسسة مالية تختص بقرض الإيجار وتطلب منها شراء الأصل لفائدتها ثم تقوم بتأجيره لها.¹

شروط الإجارة:

- 1- رضا المتعاقدين لأن لو أكره أحدهما على الإجارة فإنها لا تصح.
- 2- معرفة المنفعة المعقود عليها معرفة تامة تمنع المنازعة مع بيان مدة الإجارة.
- 3- أن تكون المنفعة متاحة لا محرمة ولا واجبة، وأن تكون الأجرة معلومة.
- 4- ألا تكون الأجرة منفعة من جنس المعقود عليه، وذلك لأن إتحاد الجنس لا يصح فيه تأجيل القبض، والمنفعة تحدث شيئاً فشيئاً فهي مؤجلة بطبيعتها. أما اختلاف الجنس فيصبح معه تأجيل الثمن أو الأجل.

¹ - محمد شيخون، المصارف الإسلامية (دراسة وتقييم المشروعة الدينية والدور الاقتصادي والسياسي)، دار وائل عمان، 2002، ص، 167.

5- تعتبر العين المستأجرة أمانة في يد المستأجر ليستوفي منها منفعة يستحقها، فإذا ملكت لا يضمن إلا إذا تعدى الشروط أو كان هناك تقصير في الحفاظ عليها.

ويمكن للبنك الإسلامي أن يقوم بتمويل المشروعات عن طريق التأجير المباشر للأصول التي تستخدم في مزاولة الأنشطة الإنتاجية، حيث يحتفظ البنك في هذا النوع من التأجير بحق ملكية الأصل بعد انتهاء فترة التعاقد التي قد تمتد طوال حياة الأصل أو قد تقل عنها، كما قد يتضمن التعاقد شرطاً بتأجير الأصل مرة أخرى بإيجار يقل عن سابقه، وغالباً قد لا يكون العقد قابلاً للإلغاء، وأما عن طريق البيع التأجيري الذي يتضمن انتقال ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية فترة التعاقد، ويطلق عليه البيع التأجيري من وجهة نظر البائع، والشراء التأجيري من وجهة نظر المشتري.

أنواع الإجارة:

لقد قسم علماء الشريعة الإجارة إلى نوعين هما: الإجارة التشغيلية والإجارة المنتهية بالتملك

الإجارة التشغيلية¹

يقوم هذا البنك بموجب هذا الأسلوب باقتناء الموجودات والأصول المختلفة يستجيب من خلالها لحاجيات الجمهور، وتتمتع بقابلية جيدة للتسويق محلياً أو دولياً، يتولى البنك إجارة هذه الأصول لأي جهة ترغب في ذلك بهدف تشغيلها لمدة محدودة يتفق عليها تتراوح ما بين 3 أشهر و5 سنوات أو أكثر، يحددها عقد مشترك طبقاً لطبيعة الأصل والعقار.

بعد انتهاء المدة تبقى ملكية الأصل للبنك الذي يعرضها بدوره للإجارة مرة أخرى حتى لا تبقى من غير استعمال لفترات طويلة وهذا خوفاً من مخاطر ركود السوق وانخفاض الطلب عليها وبالتالي عدم استعمالها.

وتنقسم الإجارة التشغيلية بدورها إلى ما يلي:

الإجارة المعينة: محلها يكون عقاراً أو عينا

الإجارة الموصوفة بالذمة: وهي الإجارة الواردة والموصوفة وصف يمنع النزاع.

الإجارة المنتهية بالتملك²

¹ - سورة القصص، الآية 26.

² - هشام خالد، "البنوك الإسلامية وعقودها الشرعية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2001، ص 38.

يقوم البنك بشراء الأصول ثم يؤجرها لفترة معينة أو محدودة بحيث يمتلكها العميل في نهاية مدة الإجارة، المهم في هذه العملية معرفة الثمن الأصلي بعد خصم الامتلاك المتراكم، كما يمكن أن تكون عملية التأجير المنتهية بالتملك مشاركة بين البنك والزيون، وبالتالي لا يتم هناك تحديد الأقساط مسبقاً حيث يوجد مشاركة في الأرباح أو الخسائر، ويشترط في العقد توفر عنصر التراضي.

ويتم تملك العين للمستأجر في نهاية مدة الإجارة المحددة بطريقتين:

عقد إجارة مع الوعد بهبة العين المستأجر، عند انتهاء مع وفاء جميع الأقساط على أن تكون الهبة بعقد منفصل.

عقد الإجارة مع وعد البيع العين المستأجر مقابل مبلغ رمزي يدفعه المستأجر في نهاية المدة وذلك بعد سداد جميع الأقساط لإجارة المتفق عليها.

رابعاً: البيع السلم

بعد حين من استخدام البنوك الإسلامية لصيغ التمويل بالمضاربة والمشاركة والمراجحة ... بدأ مفكروها في التطلع إلى بعض العقود الفقهية القديمة لتكييفها واستخدامها في التمويل ومن هذه العقود عقد البيع السلم.

تعريف السلم

السلم لغة: مصدر "أسلم"، ومعناه اصطلاحاً: بيع آجل بعاجل، أي: أن يدفع المشتري قيمة السلعة حالاً، على أن يسلم السلعة في آجل لاحق متفق عليه في عقد البيع، وهذه المعاملة عكس البيع النسيئة، إذ يتقدم في الثمن ويتأخر الثمن لأجل، وقد شاع استخدام المصطلح "السلم" عند أهل الحجاز والسلف عند أهل العراق، ولكن السلف أعلم من السلم لأنه يطلق على القرض الحسن أيضاً.

السلم هو عقد البيع عاجلاً مع تسليم البضاعة آجلاً، فالبنك يقوم بشراء بضاعة مع دفع العاجل لثمنها للشريك في شكل تقديم على الحساب، وعند تسليم البضاعة يتعاقد الطرفين على البيع بالتوكيل، والذي من خلاله يلتزم الشريك ببيع البضاعة لحساب البنك على أساس أدنى متضمن مبلغ التمويل مضافاً إليه هامش ربح البنك، وما فوق السعر هو ربح للشريك الذي يمثل الموكل مقابل علاوات.¹

¹ - هشام خالد، مرجع سابق، ص 38.

شروط بيع السلم:¹

- أن يكون رأس المال معلوما حتى إذا تعذر تسليم المسلم فيه أمكن الرجوع إلى قيمة رأس المال.
- أن يسلم رأس المال في مجلس العقد قبل التفرقة، فلو تفرقا قبل القبض انفسخ العقد.
- أن يكون المسلم فيه مما يمكن تعرف أوصافه.
- أن يجعل الأجل معلوما حسب الأشهر والأيام وليس بالحصاد أو إدراك الثمار.
- أن يذكر مكان التسليم حتى لا يثير ذلك نزاعا.
- ألا يسلم شيء نادر الوجود.
- ألا يسلم في طعام إذا كان رأس المال طعاما سواء كان من جنسه أو لم يكن، ولا يسلم في نقد إذا كان رأس المال نقدا، وذلك لكي لا يكون هناك ربا.
- لا يشترط أن تكون البضاعة المشتراة من إنتاج البائع.
- إذا تعذر تسليم البضاعة لسبب أو لآخر، ولم تصل تلك البضاعة في موعدها المحدد فالعميل بالخيار من أن يصبر حتى ترد البضاعة، أو يأخذ القيمة التي دفعها.
- وهكذا يمكن أن يكون عقد السلم طريقا للتمويل، يعني عن القرض بالفائدة، فأصحاب السلع والبضائع يمكنهم أن يحصلوا من البنك على ثمن بضائعهم مقدما على أن تسلم للبنك مستقبلا ليتاجر بها، كما يمكن للبنك أن يستخدم بيع السلم في بيع تجارته.

خامسا: البيع بالتقسيط الإسلامي أو البيع بالأجل

يعتبر البيع بالتقسيط الإسلامي أو البيع بالأجل أحد أهم الصيغ التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في عملية التمويل.

1- تعريف بيع الأجل:

بيع الأجل هو بيع تنتقل فيه ملكية المبيع إلى المشتري فور التسليم، ويصبح البائع دائنا للمشتري بثمن المبيع، ويختلف هذا النوع من المبيع عن بيع المراجحة في أنه لا يشترط معلومية الربح بالإضافة إلى أن المراجحة قد تكون نقدا أو أجل.

¹ - محمد عبد الحليم عمر، "الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم"، المملكة العربية السعودية، جدة، 1999، ص 17.

ويتضمن البيع الأجل عقدين: الأول عقد البيع بالنقد، وذلك بافتراض أن البائع قد قبض كامل الثمن من المشتري ثم سلمه المبيع. والثاني: عقد المدائنة، ويفترض فيه أن المشتري قد استدان من البائع قيمة المبيع فأصبحت ذمته مشغولة بالقيمة.

3- شروطه:¹

- أن يكون الثمن مؤجلاً وأن يكون معلوماً.
- أن تكون المدة معلومة وقت العقد وتحتسب المدة من الوقت تسليم المبيع.
- أن يسلم المبيع حالاً.

¹ - محمد صالح حناوي، عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سابق، ص 411.

خلاصة الفصل الأول:

اعتماد البنوك الإسلامية على أساليب التمويل الشرعية المتمثلة في صيغ التمويل القائمة على الملكية وصيغ التمويل القائمة على المديونية تجسد طابعها الإسلامي، وتزيد من نسبة المتعاملين معها، وهذا في حد ذاته يعتبر موردا هاما، هذه المصادر المتنوعة تمكن البنك من القيام بأعماله المصرفية المختلفة لكن عليه أن يلتزم بكتاب الله وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يجوز ممارسته من عدمه، وفي الفصل الموالي سوف نتطرق إلى مفهوم إدارة المخاطر المالية في المصارف الإسلامية وكيف تتم معالجتها في هته المصارف؟.

الفصل الثاني:

أدوات وأساليب إدارة مخاطر صيغ التمويل الاسلامي

تمهيد الفصل الثاني:

نظرا لنمو السريع في حجم ونطاقات الخدمات المصرفية في بلدان كثيرة، فقد اصبح موضوع ادارة المخاطر في المصارف الإسلامية في بلدان كثيرة يحظى بأهمية متزايدة بالنسبة لصانعي السياسات والمهتمين بالاستقرار المالي، حيث لا يخلو العمل المصرفي الاسلامي من مخاطر التي تطرح تحديات المؤسسات المالية وهيئات إعداد التقارير

اذا ان المصاريف الاسلامية ليست مؤسسات وساطة مالية فحسب بل تعمل في مجالات استثمارية تنموية والبيئة التحتية، فهي اشبه بالبنك الشامل ولذلك هي عرضة للكثير من المخاطر من حيث المبدأ هناك مجموعة من النشاطات يمكن ان تعمل فيها المؤسسات الاسلامية وبطرق مختلفة تمكنها من تقديم التمويل ويتم تكيفها لتلائم المبادئ التي يعمل بموجبها العمل المصرفي الاسلامي، لذلك هناك حاجة ملحة لتحديد وقياس لإدارة ومراقبة مثل هذه المخاطر لذلك سنتطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول: إدارة المخاطر المصرفية

المبحث الثاني: المخاطر المتعلقة بصيغ التمويل الاسلامي وإدارتها.

المبحث الاول: ادارة المخاطر الاسلامية:

في ظل هذا التقدم الحاصل وتقييد البنوك الاسلامية بالمبادئ الشرعية فإن دراسة المخاطر المتعلقة في المخاطر في الصناعة المالية الاسلامية يعتبر موضوعا مهما وشائكا، نظرا لان من بين المهام لهذه البنوك هو ادارة المخاطر المصاحبة لتعاملات المالية بالفعالية.

فإن مستقبل المصارف الإسلامية سيعتمد كثيرا على الكيفية التي تدبر بها هذه المخاطر المتعددة التي تنشأ من تقديم خدماتها.

المطلب الاول: مفهوم ادارة المخاطر وإدارتها.

اولا: مفهوم ادارة المخاطر

ينشا الخطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والحصلة النهائية غير معروفة لذلك يمكن تعريف المخاطر "بأنها احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق اهداف البنك وعلى تنفيذها بنجاح وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى أثارها أن لم يكن بالامكان القضاء على مصادرها"¹

ثانيا: تطور إدارة المخاطر وطرق قياسها:

إدارة المخاطر هي تنظيم متكامل يهدف الى التوصل الى وسائل محددة للتحكم في الخطر او الحد من تكرار تحقق الحوادث والتقليل من حجم الخسائر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف عن طريق اكتشاف المخاطر وتحديدتها وقياسها وتحديد وسائل معالجتها مع اختيار أنسبها لتحقيق الهدف المطلوب.²

وهي اسلوب استراتيجي يتميز بالنظرة العريضة والطويلة الأجل ويعكس توجهات قمة الهيكل التنظيمي للمصرف للحد من الآثار التي تهدد المشروعات³

تهدف ادارة المخاطر المصرفية الى المحافظة على أصول المصارف وحمايتها من الخسائر التي يمكن إن تتعرض لها جراء خدماتها المصرفية لعملائها او نتيجة تعرض وموجوداتها للتف، لذلك فإن نجاح المصارف يرتبط بالدرجة الأولى بقدرتها الادراية وعلية لا يكمن الغاء المخاطر إنما يمكن تخفيف احتمالات توقعها بوضع البدائل المناسبة.

¹ حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، ادارة المخاطر في المصارف الاسلامي، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2010، ص، 109.

² نبيل حشاد، دليلك الى المخاطر المصرفية، إتحاد المصارف العربية، لبنان، 2005، ص 57.

³ خالد وهيب الراوي، أدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، عمان، 1999، ص، 9.

وقياس المخاطر في مشروع ما يعني تحديد العائد المتوقع لهذا المشروع وتقدير المخاطرة المتوقعة الحدوث فيها حيث ان العائد والمخاطر يرتبطان بعلاقة طردية فكلما ارتفع العائد ارتفع تبعاً له مقدار المخاطر والعكس صحيح، وبالطبع فلا يعني ذلك ان تكون الاستثمارات المرتفعة المخاطر سيئة ولن تلك المتدنية المخاطر حسنة كل من هنالك أن المستثمر يحتاج الى أدوات لقياس المخاطر في كلا الحالتين لتحديد العائد المتوقع في كل مشروع ومقدار المخاطرة المتوقعة فيه، ليقرر بعد ذلك ايهما يحدده ويختار وبالتأكيد فلاإن الاستثمار الكفاء هو الذي يحقق أعلى عائد باقل قدر من المخاطرة.

وعليه فإن قياس المخاطرة في المصارف يعد امراً ضرورياً ومهماً، يجب ان تكون لإدارات المخاطر في المصارف نظماً وأساليبها لقياس المخاطر وتصنيفها وتقييمها والسيطرة عليها.

يمكن قياس المخاطرة من خلال الاستعانة بعض المقاييس الإحصائية، وهو ما يطلق عليها مقاييس تشتت مثل أسلوب القيمة المتوقعة والانحراف المعياري والمدى، ومعامل الاختلاف إضافة الى ذلك فهناك أدوات اخرى تحليلية تستخدم في مقياس المخاطر مثل تحليل الفترة ومدخل القيمة بالمخاطرة.

1. مدرسة تخطيط الربح:

بدأ الاهتمام بإدارة الأصول والخصوم في المشارف منذ منتصف القرن التاسع عشر ميلادي، وتطورت أساليبه مع تطور الزمن حيث كان محور اهتمام إدارات المصارف في تلك الفترة هو التخطيط لتحقيق الأرباح لملاك المصارف من هناك نشأت مدرسة اطلقت عليها "مدرسة تخطيط الربح" ركزت هذه المدرسة جل اهتماماتها إلى قياس حساسية أسعار الفائدة وما ساعدها في القيام بهذا الدور العديد من البرامج التي وضعتها إدارات المصارف بشأن توقعاتها المختلفة لهامش الفائدة الصافي غير أنه اتضح بعد مرور حقبة من الزمن أن هذا البرنامج لم تحرر المصارف من المخاطرة بالشكل الكافي، بسبب حاجة هذه المصارف إلى تحديث المعلومات حول إعادة تسعير التي لم تكن كافية لاتخاذ القرار المناسب.

2. مدرسة إدارة المخاطر

نشأة مدرسة إدارة المخاطر في ظل إخفاق مدرسة تخطيط الربح في الوصول الى الأهداف المرجوة منها حيث وجهت المدرسة الجديدة انتقادات جديدة الى مدرسة تحقيق الربح يتعلق بقصر الفترة الزمنية حيث ان السنة الواحدة لا تكفي في نظر المشرفين والمراقبين لعمل تقييم المطلوب أو إعداد الدراسات المناسبة.

ظهر الاهتمام الفعلي بدراسة " إدارة المخاطر " في بدايات الستينات من القرن العشرين حيث بدأ المهتمون بشؤون الاستثمار جهودهم الفعلية في هذا الشأن وقد دفع تلك الجهود النظرية التي قدمها في هام 1909 هاري ماركويتز markowitz الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد بشأن محفظة الأوراق المالية، تميزت مدرستا إدارة المخاطر على مدرسة تخطيط الربح في نقطتين أساسيتين هما:

أ. طبيعة المنطلقات والمتغيرات لمجال البحث فبدلاً من التأكيد على كيفية أداء المصرف والمؤسسة المالية في ظل ظروف تغيير الأسعار السائدة توجهت هذه المدرسة إلى قياس أدائها مقارنة بالمصارف والمؤسسات المنافسة لها.
ب. تغيير الأساليب المستخدمة فقد زادت معدلات الرياضيات من تحسين القدرة على قياس مخاطر كما تبلورت توجهات نحو توحيد أساليب التعرض للمخاطر بدلاً من التأكيد على خصوصيات المستخدمين وكذلك نمو الطرق الموحدة التي تسمح بإجراء المقارنات بين المصارف والمؤسسات.

3. نموذج ماركويتز:

يرتبط نموذج ماركويتز بفكرة تنويع الاستثمار في الأوراق المالية بغرض تقليل المخاطر ويميز بوضوح بين المخاطر المنظمة التي لا يمكن تجنبها بالتنويع، كمخاطر تغيير أسعار الفائدة والتضخم والمخاطر غير المنتظمة التي يمكن تجنبها بالتوزيع كمخاطر المشكلات العالمية والمنافسة.

4. معايير لجنة بازل الدولية:

بدأ الباحثون في إدارة المخاطر 1974.1980 التفكير في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال في ضوء الانهيارات التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وقد أظهر هذا الانهيار مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق مثل مخاطر التسوية ومخاطر الإحلال وعمق من مخاطر الائتمانية في ضوء تلك الانهيارات، وبروز ذلك النوع من المخاطر تم إغلاق العديد من المصارف في تلك الدول وتم التدخل من قبل السلطات الرقابية المالية لإنقاذ العديد من البنوك في ظل هذا المناخ تأسست لجنة بازل في عام 1953 من محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشرة بمدينة بازل الى سويسرية تهدف لجنة بازل الى تعزيز الحدود الدنيا لكفاية رأس المال وتحسين الأساليب الفنية لرقابة على أعمال البنوك تسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك¹.

1- Jemi f tayortheforegoottenrootsofassts /liability management the ankersmagazine may _jaune 1944 p p 59 56

2- إتهاج مصطفى عبد الرحمان، إدارة البنوك التجارية، دار النهضة العربية، ط، 2004،

المطلب الثاني: طبيعة مخاطر المصارف الإسلامية:

تواجه المصارف الإسلامية مجموعة المخاطر تتمثل في ما يلي:

1. مخاطر الائتمان:

تكون مخاطر الائتمان في صورة مخاطر التسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون على احد اطراف الصفة ان يدفع نقودا(مثلا في حالة عقد بيع أو الاستصناع)او عليه أن يسلم اصولا (مثلا في بيع المراجحة) قبل ان يستلم ما يقابلها من أصول أو نقود، مما يعرضها الى الخسارة محتملة وفي حالة صيغ المشاركة في الارباح (المضاربة والمشاركة) تكون في صور عدم قيام الشريك بسداد نصيب البنك عند حلول أجله أو نتيجة المشاركة والمضاربة، وفيما يتعلق بصيغة المراجحة الخطر الائتماني يتمثل في مخاطر الطرف الأخر، الذي استفاد من تمويل المصرف الإسلامي وتعثر في تجارته¹.

إدارة مخاطر الائتمان:

تقوم المصارف بالتأكد من ان هذه المخاطر لا تتعدى الإطار العام المحدد مسبقا فسياسة المصارف الائتمانية والعمل على الحفاظ على مستوياتها ضمن منظمة العلاقات المتوازنة بين المخاطر والعائد والسيولة، ويقوم على إدارة مخاطر الائتماني المصرف بالإضافة الى دائرة إدارة المخاطر عدد من اللجان من مجلس الادارة والادارة التنفيذية حيث يتم تحديد سقف لمبالغ التسهيلات الائتمانية التي يمكن منحها للعميل الواحد (الفرد أو المؤسسة) والحسابات ذات الصلة بما ينسجم والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي².

2 مخاطر السعر المرجعي:

بما بان المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة فإن نتيجة ذلك عدم تعرضها لمخاطر أسعار الفائدة لكن في الواقع هناك مخاطر، فالمؤسسات المالية الإسلامية تستخدم سعرا مرجعيا لتحديد أسعار أدواتها المالية المختلفة ففي عقد المراجحة مثلا يتحدد هامش الربح بالإضافة هامش المخاطرة الى السعر المرجعي وطبيعة الأصول ذات الدخل الثابت تقتضي أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طول فترة العقد.

¹ - حربي محمد عريقات، واخرون، مرجع سابق الذكر، ص، 311.

² - إبتهاج مصطفى عبد الرخمان، ادارة البنوك التجارية، دارالنهضة العربية، مصر، ط 2، مصر، 2004، ص20.

وعلى ذلك ان تغير السعر المرجعي لن يكون بالإمكان تغير هامش الربح في عدة العقود ذات الدخل الثابت ومنه فإن المصارف الإسلامية توجه المخاطر الناشئة من تحركات سعر الفائدة في السوق المصرفية¹.

ادارة مخاطر السعر المرجعي:

أ. إدارة فجوات معدلات العائد الكلفة للموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة.

ب. استخدام عقود الخطوتين (العقود الموازية) في المراجعة وبيع السلم والاستصناع.

ج. استخدام عقود المعدل المتغير (السعر العام) في الإجازة

3. مخاطر السيولة:

تتمثل في عدم قدرة البنك الإسلامي على الوفاء بالتزاماته مما يعرضه إلى خسائر محتملة فالمصارف الاسلامية . لا تقدم الأموال قروض للآجال محددة بل تقوم بتمويل مشاريع حقيقية تصعب في معظم الأحيان انضباط المواعيد تصنيفيتها وتحصيل نتائجها مهما كانت تنبؤات دراسات الجدوى وبرامج التنفيذ يترتب على ذلك إيجاد السيولة اللازمة في الوقت المناسب لرد الودائع.

وغن كانت من الناحية العلمية تشكو المصارف الإسلامية من زيادة السيولة لديها أكثر من قدرتها الاستيعابية إلا ان ذلك لا يصبح أن يدفع للمخاطرة غير المحسوبة في الاستثمارات الطويلة الأجل إذ أن أي طرف طارئ عام سياسي أو اقتصادي أو خاص (كعدم توزيع الأرباح مجزية على المودعين) كفيل بتغيير حالة المصرف الإسلامي².

ادارة مخاطر السيولة:

أ. تحليل السيولة (فجوات الاستحقاق).

ب. الاحتفاظ بنسبة سيولة معقولة لمواجهة التدفقات النقدية الصادرة.

ج. تنويه مصادر التمويل.

د. وجود لجنة الإدارات الموجودات والمطلوبات.

هـ. توزيع التمويل على القطاعات المختلفة والمناطق الجغرافية المتعددة لتقليل من مخاطر التركيز.

¹ - خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار النشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 1999، ص104.

² - خالد خديجة، غالب حوض الرفاعي، مخاطر الاستثمار في البنوك الاسلامية وسبل التقليل منها، المؤتمر العلمي الدولي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الاردن، ايام 18.16 افريل، 2007، ص28.

و. يتم قياس ورقابة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة، ويشمل ذلك استخدام وتحليل اجال الاستحقاق للموجودات والنسب المالية المختلفة¹.

4. المخاطر الأخلاقية:

أشار العديد من الباحثين إلى الخطر الأخلاقي الكامن في عملية المضاربة التي قد يتصرف الوكيل فيها(وهو صاحب المشروع) الممول من قبل المصرف الإسلامي في غير صالح الأصيل أو قد يلجأ الوكيل إلى إخفاء بعض المعلومات بقصد الحصول على ما يستحقه من المنافع².

5. مخاطر أسعار الصرف:

تعرض المصارف الإسلامية لمخاطر أسعار الصرف من خلال بيع أو شراي الموجودات والإجارة التي تقوم على تأجير الموجودات.

6.مخاطو التشغيل:

تعمل المصارف الإسلامية على إدارة هذه المخاطر من خلال:

أ. وجود تعليمات تطبيقية وإجراءات عمل موثقة يتم الالتزام بها من قبل الموظفين، حيث تعمل على تقليل احتمالية حدوث أخطار تشغيلية.

ب. قيام البنك بإعداد خطة لاستمرارية العمل تعمل على تقليل التعرضات والانقطاعات التي يواجهها البنك.³

ج. تقوم الدائرة القانونية بالتأكد من سلامة العقود والمستندات الخاصة بالبنك، وتقوم دائرة المتابعة الحسابات المتعثرة وتحت التصفية والسير بإجراءات التنفيذ لتحصيل الدين.

د. تقوم دائرة الحاسوب بالتنسيق والتعاون مع دائرة التدقيق الداخلي والشرعي بوضع السياسات والإجراءات اللازمة للمحافظة على أمن وسرية المعلومات في البنك.

مخاطر الثقة:

كما قد يؤدي معدل عائد منخفض للمصرف الإسلامي مقارنا بمتوسط العائد في السوق المصرفية، قد يؤدي الى مخاطر الثقة، حيث ربما يضمن المودعون والمستثمرين ان مرد العائد المنخفض التعدي أو التقصير من جانب المصرف الإسلامي، وقد تحدث كذلك مخاطر الثقة بعد التزام الكامل للبنوك والإسلامية بالمتطلبات الشرعية لمختلف العقود المبرمة بينها وبين المتعاملين مهما ان أساس أعمال المصارف الإسلامية هو التزامها بالشرعية الإسلامية،

¹ - حربي محمد عريقات وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص، 324.

² - خالد حديجة، غالب الرفاعي، مرجع سابق الذكر، ص، 19.

³ حربي محمد عريقات وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص، 319.

فإن عدم مقدرتها على الوفاء بذلك او عدم رغبتها يمكن أن يقود إلى مشكلة ثقة عظيمة الأثر وبالتالي تؤدي إلى سحب الودائع.

المطلب الثالث: متطلبات وأدوات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

أولاً: المتطلبات الضرورية لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.

هناك متطلبات ضرورية في أي مؤسسة مصرفية وخاصة الإسلامية منها إن تكون متوفرة حتى يمكنها من الإدارة الجيدة للمخاطر وهي وضوح محتوى إدارة

04. بناء العلاقة الشرعية مع المصارف المركزية:

لا تستطيع ان تستفيد المصارف الاسلامية من وظيفة المقرض الاخير للمصرف المركزي لأنه لا يفرق بين عمل المصارف الاسلامية وغيرها وهذا ما يجعلها في رواق غير متكافئ مع نظيرتها البنوك التقليدية في حالة تعرضها لعجز في سيولة، ولهذا يجب ان تعمل المصارف الاسلامية، جاهدة لإيجاد مخرج لهذه الوضعية وإيجاد بديل جديد شرعي حتى تتمكن المصارف المركزية من مساعدتها لتوفير السيولة عند الحاجة¹

ثانياً: أدوات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية:

توجد أنواع عديدة من الادوات ووسائل الإدارة المخاطر المصرفية ويعود ذلك لتنوع المخاطر التي يتعرض لها كما ان المخاطر ليست ثابتة بل تتطور باستمرار وفق تطور النشاط المصرفي الإسلامي وتنوعه ولهذا يبقى على عاتق إدارة المخاطر العمل المستمر واليقظة لإيجاد وسائل جديدة تناسب

المخاطرة:

إن حسن إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية على انه انه نظام شامل وتشترك فيه جميع المستويات الإدارية بالبنك ويشمل المرور بأربع مراحل أساسية:

ا. تعريف المخاطر التي يتعرض لها نشاط المصارف الاسلامية.

ب. القدرة على قياس المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.

ج. اختيار المخاطر التي يرغب المصرف في التعرض لها، والتي يمكن لرأس المال تحملها.

د. مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر.

¹ مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة سطيف، يومي 20، 21 أكتوبر، 2009، ص، 8.

2. توظيف الكفاءات المؤهلة والمؤمنة برسالة المصرف الإسلامي:

قد لا يولي بعض القائمين على المصارف الإسلامية إلى هذا العنصر أهمية كبيرة وتكتفي بتوظيف عاملين قد يحملون مؤهلات ولكنها غير مؤمنة برسالة المصرف الإسلامي وليست متحمسة لإنجاحه، وهو ما يضعف الاكتشاف المبكر للمخاطر وبالتالي التحوط ضدها أيضا بوسائل شرعية مما يخلق انسجاما بين العاملين بالمصرف ورسالته ويخلق تقاليد متميزة عن البنوك التقليدية في جذب أصحاب الودائع، كما ان التوظيف يجب ان يخضع لمعايير الكفاءة ويمر بمراحل اكتساب للكفاءات ثم تقويمها بالتدريب والتكوين وأخيرا يجب المحافظة عليها بالتحضير.

03- إنشاء إدارة مستقلة لإدارة المخاطرة:

فرض تطور النشاط المصرفي توفير ادارة مستقلة لإدارة المخاطر مستقلة عن الإدارات الأخرى للتعرف المبكر على مصادر المخاطر وتوقع حدوثها للاحتياط وتحديد حجم تأثيرها والتخطيط المسبق للسيطرة عليها بوجود إدارة مدربة في هذا المجال سيقوي من فعاليتها، كما يجب ان تتوفر لديه معلومات بشكل دائم¹ والمخاطر الجديدة التي تظهر أثناء الممارسة المصرفية وفي هذا الجانب سنقدم أهم أهم الأدوات التي يستعملها المصرف الإسلامي في إدارته للمخاطر وهي 1

- تنوع الائتمان والاستثمار:

من بين الوسائل والاساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية هي التنوع على المستوى المراجعة وعلى مستوى محفظة الاستثمار، وفيما يلي نتناول مخاطر الائتمان ونظرية ماركو تز ثم تنوع الاستثمار

أ. تنوع مخاطر الائتمان ونظرية ماركو تز

تعد فكرة تنوع المخاطر أهم وسيلة تأخذ بها إدارة الائتمان وتقوم فكرة التنبؤ.

ب. تنوع محفظة الاستثمار:

الى جانب تنوع الائتمان تلجأ إدارة الائتمان إلى توزيع محفظتها الاستثمارية وهو ما يعرف بالأسلوب التنوع البسيط. ويتمحور تصور ماركو تز في تنوع محفظة الاستثمار في ظل بعدين رئيسيين:

الأول: معدل العائد على الأصول.

¹ مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، يومي 21، 22، 23، 2009، ص 28.

الثاني: التغير المتوقع على هذا العائد استنادا الى مقاييس الانحراف المعياري للعائد. ففي حالة تكوين محفظة استثمارية مكونة من أصلين أو أكثر لا وجود لعلاقة ارتباط تام بينهم، وبواسطة مقياس الانحراف المعياري تتحدد مستوى المخاطر أقل نسبيا مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة، فنظرية التنوع تهدف الى تكوين محفظة استثمارية كفئة بمدلول العائد والمخاطر ففي ظل أكبر مستوى عائد ممكن يقابله مستوى معين من المخاطر فمخاطر استثمار معين تنخفض وتقل كلما زاد تنوع محفظة الاستثمار¹.

02- تخصيص احتياطات ومخصصات لمواجهة الأخطار:

من بين الاحتياطات المتخذة في هذا المجال الاحتياطات الإجبارية وعلى المصارف الإسلامية دراسة احتياجاتها من السيولة بعناية لأنها لا تستطيع ان تلجأ الى الاقتراض من المصارف أو من المصرف المركزي، ونقوم بتصنيف أجال استحقاقاتها لودائعها التي تكون معظمها من الودائع الجارية وتدرس مواسم السحب والاياداع وتقوم باستمرار بدراسة مؤشر السيولة الذي يعتمد على قياس الاقتراض بالنسبة للودائع وضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي الى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث أجال والاستحقاق ويمكنه دراسة الاستخدامات بشكل دائم حتى عن المخاطر.

03. التأمين التكافلي:

من بين عقود التأمينات التي تستخدم وهي شرعية عقود التأمين التكافلي أو التعاوني وهذه العقود تعتبر أداة مهمة بيد المصرف الإسلامي لإدارة المخاطر وهي تحويل للمخاطر او بعضها لشركة التأمين في العمليات التي يدخل فيها المصرف الإسلامي شريكا في تمويلها.

¹ ابتهاج مصطفى، عبد الرحمن، مرجع سابق الذكر، ص، 444

المبحث الثاني: المخاطر المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي وإدارتها:

تستخدم المصارف الإسلامية في عملها صيغ إسلامية مختلفة وهذه الأخيرة تتعرض لمخاطر وفي سبيل التقليل من المخاطر والتحكم فيها على المصارف الإسلامية إتباع لإجراءات سليمة الإدارة

المطلب الأول: مخاطر التمويل بالمشاركة والمضاربة:

أولاً: مخاطر التمويل بالمشاركة:

يصاحب التمويل بالمشاركة في رأس المال المخاطر التالية:

أول تلك المخاطر تتمثل في احتمال فقدان رأس المال ذاته إذ أن مؤسسة التمويل الإسلامية تدخل كشريك أو مساهم يقدم حصته في رأس مال مقابل عدد من الأسهم وتنتقل ملكية الحصة الى الشركة ويقتصر حق المؤسسة على نصيب محتمل في الربح أو الخسارة، فمبلغ التمويل يأخذ سمات ما يعرف في النظم الأوربية برأس مال المخاطر حيث يكون معرضاً للضياع في حالة إخفاق المشروع أو الشركة أو النشاط الذي يتم تمويله من شأنه ان يحقق عائداً مناسباً حالياً أو مستقبلياً وأنه يدار بطريقة سلمية وإذا كان التأكيد المطلوب لا يتم إلا بإجراء تقسيم الشركات والأنشطة المطلوب تمويلها قبل اتخاذ قرار التمويل وفي متابعتها عن كثب بعد ذلك حتى تمام تصفية المشروع، فإن هذا يشير إلى صعوبة أخرى هي احتياج التقييم والمتابعة إلى عناصر فنية تجمع بين الخبرة والتخصص موضوع النشاط والنواحي المالية والمحاسبية والإدارية والتسويقية..... الخ فضلاً عن ندرة هذا النوع من الخبرات، وبسبب هذه الندرة كذلك فإنه عالي التكلفة مما لا يتيح للبنوك الإسلامية الحصول عليه بالعدد الكافي للدخول في استثمارات كبيرة بأسلوب المشاركة في رأس المال.

01 الاستثمار بطريقة المشاركة في رأس المال: هو نوع الاستثمار الدائم، والذي لا يتيسر تحويله إلى سيولة إلا ببيع الأسهم الى طرف آخر، الأمر الذي يصعب تحقيقه ما لم تكن الأسهم مسجلة في البورصة وحركة التعامل عليهما نشطة لكن في الواقع العلمي فإن المصارف الإسلامية تشكو من زيادة السيولة لديهما أكثر من قدرتهما الاستيعابية، إلا ان ذلك لا يصح أن يدفعهما إلى المخاطرة المحسوبة في استثمارات طويلة، إذ اي ظرف طارئ عام أساسي اقتصادي سيدفع بالمودعين الى سحب ودائعهم.

02. ان كثير من الدول تشترط قوانينها أن يكون رأس مال الشركات المنشأة على أرضها بعمالتها الوطنية، وكذلك اذ كان سعر صرفها غير ثابت بالنسبة للعمالات الأجنبية، ففي هاتين الحالتين تتعرض المصارف الإسلامية للمشاركة في

التمويل إلى تقلبات سعر الصرف من ناحية، ولعدم سهولة تحويل استثماراتها إلى الخارج عند نهاية المدة من ناحية أخرى، ويخضع لهذين الخطرين كل من أصل مبلغ الاستثمار وعوائده.

فقد حدث في أكثر من بلد وفي أكثر من نظام سياسي واقتصادي ان غيرت الحكومات قوانينها، فتتغير نتائج الاستثمارات في معظم الأحوال من ربح متوقع الى خسارة مؤكدة ثم يأتي خطر تخصيص قيمة العملة المحلية وانخفاضها كعقبة أساسية في طريق الاستثمار المتوسط وطويل الأجل¹.

ومن الطرق للتخلص من المخاطر المرتبطة بصيغ التمويل المشاركة في الارباح هي ان تعمل المصارف الإسلامية كمصارف شاملة تحتفظ بأسهم ضمن مكونات محافظها الاستثمارية وبالنسبة للمصارف الإسلامية فإن ذلك يعني التمويل باستخدام صيغة المشاركة، وقبل الدخول في تمويل المشروع بهذه الصيغة يحتاج المصرف أن يقوم بدراسة محكمة للجدوى واحتفاظها بأسهم، فإن المصارف الشاملة تصبح طرفاً أصيلاً في اتخاذ القرار وفي إدارة المنشأة التي تحتفظ هذه المصارف بأسهمها ونتيجة لذلك باستطاعة المصرف ان يتحكم عن قرب في توظيف الأموال في المشروعات التي درست جدواها وان يقلل من مشكلة الخطر الأخلاقي.

ثالثاً: مخاطر التمويل بالمضاربة:

على الرغم من ان صيغة التمويل بالمضاربة تعد في فكر الصيرفة الإسلامية نظرياً واحدة من أفضل الصيغ الإسلامية لخلوها من شبهة الربا لدرجة أن بعض هذا الفكر دعا إلى ان تكون عمليات المصارف الإسلامية مقصورة في صيغة المضاربة، إلا أن نتائج تجربة التطبيق تلغى تماماً كما جدوى الأخذ بها، إذ تكتنف المضاربة مخاطرة كثيرة، الامر الذي جعل المصارف الإسلامية لا تتعامل بها نادراً جداً، وكانت نتائج هذه العمليات النادرة غير مشجعة، الامر الذي جعل المصارف الإسلامية لا تمضي قدماً في المضاربة².

وتتعرض المصارف الإسلامية الى نوعين من المخاطر عند استخدامه العد المضاربة، وتتمثل في مخاطر خارجية ومخاطر داخلية:

¹ حضراوي نعيمة، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة جامعة بسكرة، 2009، 2008، ص 71، 70.

² محمد شيخون، مرجع سابق، ص 119.

1- بالنسبة للمخاطر الخارجية: تنقسم هذه المخاطر الى قسمين:

أ- مخاطر السوق: وتمثل هذه المخاطر في ما يلي:

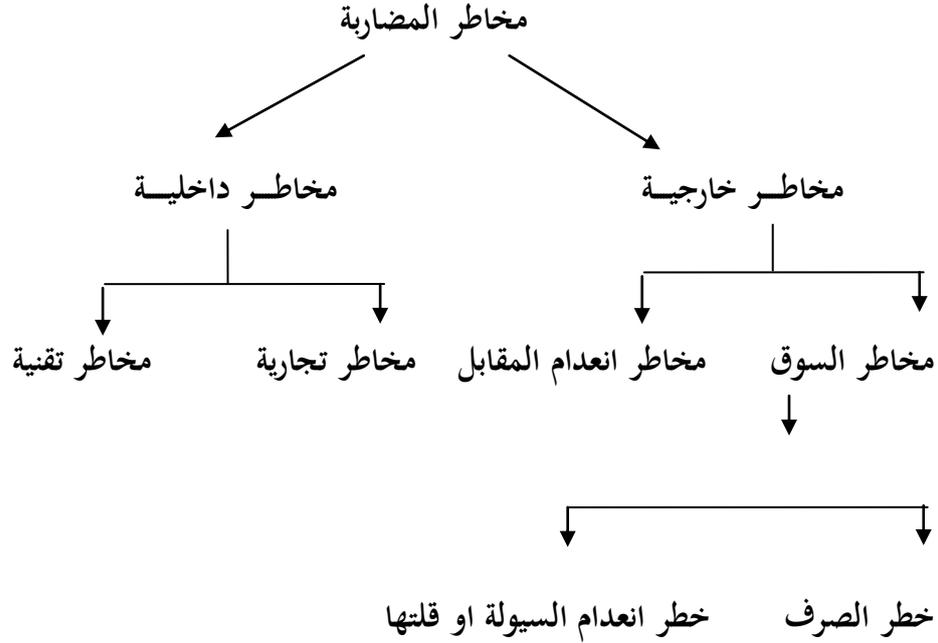
- خطر انعدام السيولة أو قلتها وتظهر هذه الحالة عند توقف المصرف الإسلامي عن تمويل عقد المضاربة مع العلم ان هذه العقود هي عقود استثمار وتحتاج الى اموال كبيرة لا نجازها ويرجع السبب في حدوث هذا الخطر الى أحد العاملين إما إلى توظيف السيئ للأموال، وإما الى عدم قدرة المضاربين على رد رؤوس اموال المضاربة.
- خطر الصرف وخصوصا اذا تم تحويل المضاربة بالعملة الأجنبية حيث يتجلى هذا الخطر في مقدار التغيير بين سعر العملة الوطنية وسعر العملة الأجنبية محل التمويل.

ب- مخاطر انعدام المقابل: ويظهر ذلك في حالة عدم وفاء المضارب بالتزاماتها تجاه البنك ويتنوع الخطر حسب درجة التمويل ومدته وأخيرا قيمته المالية ومعلوم أن شخصية المضارب لها أثر هام في تحديد درجة هذه المخاطر.

2- بالنسبة للمخاطر الداخلية: فتنقسم هي الأخرى الى قسمين:

- أ- المخاطر التجارية: وهي تلك المخاطر المرتبطة بطبيعة نشاط المضاربة وتناول هذه الطبيعة درجة النشاط، رواجه، أو كساده أو المخاطر المتصلة بالمناخ العام للاستثمار.
 - ب- مخاطر تقنية: وترتبط أساسا بمدى صلاحية المضاربة للعمل المصرفي من عدمه ومدى ملائمة جهاز التسيير لها من جهة ثانية، وعلى مدى كفاءة أعضاء مجلس المضاربة.¹
- ويمكن تلخيص تلك المخاطر في الشكل التالي:

¹ خضري نعيمة، مرجع سابق، ص، 72.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعطيات السابقة.

المطلب الثاني: مخاطر التمويل بالمرابحة والتمويل

اولا: مخاطر التمويل بالمرابحة:

في المرابحة وللتغلب على مخاطر الطرف الآخر الناشئة عن الطبيعة غير الملزمة فإن دفع مصروفات كبيرة مقدما عبارة عن هامش جدية قد أصبح صفة دائمة في العقد.

ثانيا: مخاطر التمويل بالإجارة:

تعتبر الإجارة أداة مهمة من أدوات التمويل الإسلامية إذ أنها تتمتع بمزايا متعددة للمؤجر والمستأجر معا، فبالنسبة للمصرف تعتبر أقل مخاطر من صيغ التمويل الأخرى (مضاربة، مشاركة) حيث ان المصرف يملك الأصل المؤجر ويتمتع بإيراد مستقر، ثم إنها أقل تعقيدا من حيث الإجراءات والشروط القانونية، اما بالنسبة للمستأجر فهي تشكل تمويل من خارج الميزانية، بمعنى أن إدارة المؤسسة في العادة هي المطالبة بتقديم تبرير تفصيلي لاستعمالات أموالها، إضافة الى انها تساعد المستأجر على حسن التخطيط والبرمجة لنفقاته لأنه يعرف التزامه المالي مقدما وتعتبر الإجارة وسيلة وحيدة تحمي المستأجر ضد التضخم خصوصا إذا ارتبط بعقد إجارة ثابت الأجر لوقت الطويل.

ويحتفظ المصرف الإسلامي بصفته مؤجرا بملكته للموجودات المؤجرة بينما ينقل حقة في الاقتناع بتلك الموجودات إلى عميل آخر بصفته مستأجرا لمدة معلومة بإيجار محدد، وبناء على ذلك يتحمل المصرف جميع الالتزامات والمخاطر التي تلحق بالموجودات المؤجرة الناتجة عن الاستخدام وبناء على ذلك ففي كل عقدي الإجارة

والإجارة المنتهية بالتملك تظل المخاطر على عاتق المؤجر عدا المخاطر قيمة المتبقية ناهية مدة الإجارة المنتهية بالتملك التي سيتحملها المستأجر بينما يتعرض المؤجر لمخاطر الاسعار بالنسبة للموجودات التي في حيازته، قبل توقيع اي عقد الإجارة ما لم قد تم الحصول على السلعة المعنية بعد توقيع الإجارة ملزم بشأنها.

وفي حالة حدوث ضرر على الأصل المؤجر بشكل دائم وليس هناك تأمين عليه، فإن البنك يتعرض لخسارة تساوي القيمة الدفترية له فإذا مارس المستأجر حقه في إلغاء عقد الإجارة يتحمل المؤجر مخاطر القيمة لدفترية إذا كانت أقل من المدفوعات المستردة المستحقة للمستأجر وعندئذ تنعكس مخاطر الأسعار إن وجدت في تخصيص يطبق على قيمة الأصل المستأجر كضمان، ولذلك لا تحسب مخاطر الأسعار ان وجدت في إطار عقد الإجارة المنتهية بالتملك.

وهناك مخاطر سوق تنشأ عندما يقررا مستأجر، وعند انتهاء عقد الإجارة عدم رغبته في شراء الأصل المؤجر ودفع المبلغ المتفق عليه، فإن المصرف الإسلامي في هذه الحالة لبيع الأصل من قيمته الدفت

وثمة مخاطر اخرى تكتنف عقود الإيجار أهمها ما يلي:

د. مخاطر تسويقية: تتمثل في ان شراء هذه الأجهزة والمعدات من قبل البنك يحتاج إلى حملة تسويقية منظمة من قبل المصرف لجذب انتباه العملاء للتعاون مع المصرف في هذا الشأن، لذلك لا بد من الاخذ بعين الاعتبار عند شراء مثل هذه الأجهزة لاحتياجات السوق والطلب على هذه المعدات، وإلا تعرض المصرف إلى مخاطر كبيرة تتمثل في تجميد رأس المال وقد يتسبب في خسارة كبيرة

المطلب الثالث: مخاطر التمويل ببيع السلم والاستصناع:

أولاً: مخاطر التمويل ببيع السلم:

يعتبر التمويل بصيغة بيع السلم من أكثر أنواع التمويل تعرضاً للمخاطر، ذلك انه يرتبط بظروف الزراعة، وكما هو معلوم فإن النشاط الزراعي تواجهه أنواع مختلفة من المخاطر لذلك جد أن المصارف الإسلامية في الدول الزراعية التي تشكل الزراعة فيها مصدراً من مصادر الدخل القومي، لا تكون متحمسة لهذا النوع من التمويل إلا في حدود ما تعرضه الدول من سياسات وعليه فإن مخاطر بيع السلم تنشأ نتيجة لمخاطر النشاط الزراعي التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

1. مخاطر عدم السداد: وتتمثل في عدم تسليم المسلم في الوقت المتفق عليه في العقد بحجة الإعسار او فشل

الموسم أو الشعور بالغبن في المحصول أو الفشل في تسليمه كلياً وقد يعزى ذلك لظروف ليس لها صلة

2. انخفاض جودة المسلم فيه، وقد يكون مرد ذلك لظروف طبيعية أيضا.

3. عدم قدرة البنك على بيع سلعة المسلم نظرا لظروف السوق، حيث إن الاسعار قد انخفضت عن معدل السعر الذي تم به الشراء وبالتالي فإن البنك سيتحمل مصروفات اضافية جراء قيامه لتخزين المحصول في حالة عجزه عن الدخول في عقد بيع سلم موازي قبل استلامه للمسلم فيه ويمكن التغلب على هذه المشكلة إحدى الطرق ثانيا مخاطر التمويل بالإستصناع:

عندما يقدم البنك التمويل وفق عقد الإستصناع فإنه يعرض رأس ماله لعدد من المخاطر الخاصة بالطرف الآخر وهذه تشمل الآتي:

أ. مخاطر الطرف الآخر عقد الاستصناع التي تواجهها البنوك والخاصة بتسليم السلع المبيعة استصناع تشبه مخاطر عقد السلم حيق يمكن أن يفشل الطرف الآخر في تسليم السلعة في موعدها أو انها سلعة رديئة غير أن السلعة موضع العقد في حالة الإستصناع تكون تحت سيطرة العميل.

وأقل تعرضا للظواهر الطبيعية مقارنة بالسلع المبيعة في عقد السلم ولأجل ذلك من المتوقع ان تكون مخاطر الطرف الأخر في الإستصناع أقل خطورة بكثير مقارنة بمخاطر العميل في عقد السلم.

ب. مخاطر العجز عن السداد في جانب المشتري ذات طبيعة عامة، بمعنى فشله في السداد بالكامل في المتفق عليه مع البنك.

ج. إذا أعتبر عقد الإستصناع عقدا جائزا غير ملزم وفق بعض الآراء فقد تكون هنالك مخاطر الطرف الآخر الذي قد يعتمد على عدم لزومية العقد فيتراجع عنه.

د. وإن تمت معاملة العميل في عقد الإستصناع معاملة العميل في عقد المراجعة وإن تمت بخيار التراجع عن العقد ورفض تسليم السلعة في موعدها فهناك مخاطر اضافية يواجهها البنك الإسلامي عند التعامل بعد الاستصناع. وقد تكون هذه المخاطرة لأن المصرف الإسلامي عندما يدخل في عقد الاستصناع يأخذ دور الصانع والمنشئ والبناء والمورد، وبما أن البنك لم يتخصص في هذه المهن، فإنه يعتمد على المقاولين.¹

¹ طارق الله خان، حبيب أحمد، مرجع سابق ذكره، ص 69، 70.

- إدارة مخاطر الاستصناع:

أ. في عقد الاستصناع يكون المصرف الإسلامي هو الطرف الصانع عادة والعميل يريد التمويل بطريق إسلامية غير ربوية هو المستصنع والصناعة قد تكون لمعدات وآلات واجهزة، وطائرات وغيرها وقد يكون عقد الاستصناع في المباني أو المنشآت.

وحيث أن المصارف الإسلامية عادة ليست مهيةة للقيام بهذا العمل فإنها تلجأ إلى الاستصناع الموازي تكون هي المستصنع لا الصانع وتتعاقد مع الصانع لصناعة ما تعاقدت عليه مع المستصنع الآخر هو عميلها وفي كلا العقدين بعض المخاطر، تسليم ما تم صنعه، والمخاطر هنا هي مخاطر الثمن في البيع بالتقسيط.

ولكن توجد مخاطر لا يستطيع المصرف أن يتحملها، ذلك أن كان الاستصناع في المباني فإن من يقوم بالبناء يكون ضامنا للمبنى مدة قد تزيد عن عشرة سنوات، ولذلك لم يقبل المصرف الاستثمار في هذا المجال مادام هذا الضمان موجودا.

ويكن التغلب على هذه العقبة، حيث أن الاستصناع الموازي فيه عدا الضمان أيضا فأضيف في العقد أن شركة المقاولات _ اي الصانع للمصرف _ تضمن المبنى للمصرف أو لمن يحدده المصرف، وفي العقد الاخر يذكر عميل المصرف _ أي المستصنع _ يقبل قبولاً غير قابل للنقص أو الإلغاء ضمان المصرف

المشروع أو أي طرف آخر يقبل هذا الضمان وعند التعاقد من المشروع يتم نقل هذا الضمان، بحيث يكون الإلزام والتزام بين العميل وشركة المقالات، وتنتهي مسؤولية المصرف جميع العيوب الظاهرة والخفية.

ب. وتبقى المخاطرة عندما يكون المصرف هو المستصنع ولمواجهتهما، أو التقليل من آثارها، وضعت الشروط التالية:

- يلزم المقاول بتقديم كفالة مصرفية غير مشروطة لتنفيذ العمل المطلوب بموجب بنود الشروط العامة للعقد، وتحدد مدة كافية لصلاحية الكفالة.

ويقوم ايضا بالتأمين على الموقع والمشروع ضد جميع الأخطار.¹

¹- حربي محمد عريقات وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص، 326.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال معالجتنا لهذا الفصل نستخلص أن المصارف الإسلامية بنوك ذات طابع شمولي تقم بمختلف الخدمات لجميع القطاعات وتقبل من جميع الاطراف، وإتباعها لمبادئ الشريعة الإسلامية مكنها من ان تحتل مكانة بارزة مقارنة بنظيرتها مما جعلها محطة لكل من يرغب في الكشب الحلال، فالمصارف الإسلامية تقوم بتوظيف مواردها في صيغ إسلامية (مشاركة، مضاربة استصناع، سلم... الخ)

ولا تكمن أبعاد إنشاء المصارف الإسلامية في تحقيق أبعاد اقتصادية فقط، بل أسمى من ذلك فلها أبعاد اجتماعية وهي تحقيق التكافل بين أبناء المجتمع الواحد أبعاد سياسية وهي تحقيق التعاون والتكامل بين الدول وبالأخص الدول العربية والإسلامية.

واتضح ان المصارف الإسلامية تواجه العديد من التحديات التي تخفض من قدرتها عن القيام بدورها الاقتصادي وكذا التحديات العالمية يجب التصدي لها لكي تتمكن من التطور والمساهمة بشكل جيد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فالمصارف الإسلامية غالبا ما تقوم بدراسة وتقييم المخاطر التي تتضمنها المشاريع التي تتطلب التمويل بنفس الأساليب التي تقوم بها المصارف التقليدية وهذا رغم الاختلاف في عملية التمويل.

فالمصارف الإسلامية لمشاركتها في خسائر بعض العمليات تبعا لنوع العقود، فني تقوم بالدور الذي تحجم عنه المصارف التقليدية في تقديم رأس المال المخاطر.

وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية على حساسية عالية فعليها أن تتابع تطور النشاطات والقطاعات الاقتصادية وبالتالي فإن الخطر لا ينحصر في إدارة الأموال ولكن في اختبار شركائها بالإضافة إلى الاشراف والمتابعة والرقابة.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية حول بنك الراجحي السعودي

تمهيد الفصل الثالث:

تلعب الصناعة المصرفية الاسلامية في الاونة الاخيرة دور مهم خاصة بعد الازمة المالية العالمية 2008، إذ بدت البنوك الاسلامية أكثر متانة وقدرة على مواجهة الصدمات ولم يسجل انهيار اي بنك اسلامي، وبسبب الانتشار السريع والتوسع التي تعرفه البنوك الاسلامية في جل بقاع العالم، اصبحت معرضة إلى عدة مخاطر تهدد كيانها واستقرارها المالي لذا وجب على البنوك الاسلامية تكوين ادارة لتدير هذه المخاطر وتعمل على قياسها والتنبؤ بها لتقليل والتحوط منها أو تفاديها إن امكن.

عليه تأتي هذه الدراسة لمعرفة طبيعة المخاطر التي تتعرض لها البنوك الاسلامية والأليات المستخدمة في إدارتها، وقيام بدراسة على البنك الراجحي ودراسة استقرارته واسقاط نموذج " **SHERROD** " عليه لمعرفة مدى تنبؤ البنك بخطر التعثر الذي قد يحدث جراء صيغ التمويل الإسلامية التي يمنحها، حيث امتدت فترة الدراسة من

2008 الى 2018

المبحث الأول: نبذة عن مصرف الراجحي السعودي:

يوصل مصرف الراجحي، باعتباره أكبر مصرف إسلامي في العالم، تحقيق عائدات قوية مستندة الى أسس راسخة، ومنذ بضعة أعوام مضت، شرع في تنفيذ برنامج استراتيجي بدأ بمراجعة الأسس والجوانب الجوهرية التي شكلت ركيزة تقدم ناجح، واليوم حيثتم تبني تقنيات جديدة للمستقبل مع الاستمرار في جذب عملاء جدد لخدمات الرقمية، فمثل هذه العوامل وغيرها تشكل في مضمونها الأسس الجديدة التي يركز عليها المصرف

المطلب الاول: تاريخ بنك الراجحي السعودي:

حصل مصرف الراجحي على اسمه الحالي عام 2006 ويشار اليه في هذه الوثيقة باسم المصرف، ولكن تم تاسيسه في الأصل 1957م كشركة صرافة ثم تحول عام 1987م إلى مصرف تحت اسم شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، يعد المصرف شركة سعودية مساهمة تم تأسيسها وترخيصها بموجب المرسوم الملكي رقم (م/59) والمادة رقم 06 من القرار الوزاري رقم (245)، ومصدر كلاهما في يونيو عام 1987، يقع مقر المصرف في الرياض بالمملكة العربية السعودية، ويعمل بموجب سجل تجاري رقم 1010000096 وهو مدرج في السوق المالية السعودية تداول تحت الرمز **RJHI**¹.

ويتمتع مصرف الراجحي السعودي بخبرة تمتد لأكثر من 50 سنة في مجال الأعمال المصرفية والانشطة التجارية، وتم افتتاح أول فرع لمصرف للرجال في حي الديرة في الرياض عام 1957، بينما افتتح أول فرع للسيدات عام 1979 في حي الشميسي، وقد شهد العام 1978، دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة مساهمة سعودية عامة، وبما أن المصرف يركز إلى مبادئ المصرفية الاسلامية بشكل أساسي²

المطلب الثاني: تعريف بنك الراجحي

هو مصرف سعودي تأسس سنة 1957، مصرف الراجحي إحدى الشركات المصرفية الكبرى المساهمة إذ يبلغ رأس مالها 25000000000 ريال سعودي ويحكم المصرف في تعاملاته المصرفية والاستثمارية أحكام وضوابط الشريعة الاسلامية، قام بتأسيسها الإخوة صالح وعبد الله وسليمان ومحمد بن العزيز الراجحي³ حرصاً من المصرف على تحقيق أهدافه بما في ذلك تعزيز وتطوير الصيرفة الاسلامية داخل المملكة وخارجها، أسس المصرف عددا من الشركات التابعة التي يمتلكها بالكامل أو يملك حصص الاغلبية فيها وهي:

¹ - التقرير السنوي 2018 لبنك الراجحي السعودي، ص6.

² - الموقع الالكتروني: 22 ماي 2022: www.elrajhi.com.sa

³ - التقرير السنوي 2018 لبنك الراجحي السعودي، ص6.

أولاً: الشركات التابعة: تتمثل فيما يلي:

01- مصرف الراجحي ماليزيا: مصرف اسلامي مرخص بموجب قانون الخدمات المالية الاسلامية لعام 2013، منشأ ويعمل في ماليزيا.

02- شركة الراجحي المالية: شركة مساهمة مغلقة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتعمل كوكيل رئيسي و/ أو لتقديم خدمات الوساطة، والتأمين والادارة والاستشارات والترتيبات والحفظ.

03- شركة وكالة تكافل الراجحي: شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتعمل كوسيل لتسيير أنشطة وساطة التأمين وفقاً لاتفاق الوكالة مع شركة الراجحي للتأمين التعاوني.

04- شركة الراجحي للتطوير المحدود: شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لدعم برامج التمويل العقاري للمصرف من خلال نقل سندات ملكية العقارات والإحتفاظ بها تحت اسمها نيابة عن المصرف تحصيل ايرادات بيع بعض

الممتلكات التي تباع من قبل المصرف، وتقديم خدمات الاستشارات العقارية والهندسية، وتقديم خدمة تسجيل العقارات، والإشراف على تقييم العقارات.

05- شركة الراجحي للخدمات الإدارية: شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتقديم خدمات التوظيف.

ثانياً: الفروع الدولية: تتمثل في مايلي:

01- مصرف الراجحي فرع الكويت: فرع اجنبي مجلس لدى بنك الكويت المركزي.

02- مصرف الراجحي فرع الاردن: فرع اجنبي يعمل في المملكة الاردنية الهاشمية، ويقدم جميع الخدمات المصرفية والاستثمارية وخدمات استيراد المعادن والأحجار الكريمة الاتجار بها وفقاً لقواعد الشريعة الاسلامية وبموجب القانون المعمول به في البلاد.

المطلب الثالث: أهداف بنك الراجحي السعودي:

تتمثل أهداف المصرف في القيام بأنشطة مصرفية واستثمارية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، وفقاً للنظام الأساسي للمصرف واللوائح الداخلية وقانون الرقابة المصرفية وقرار مجلس الوزراء تحت تاريخ المصرف وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية¹.

المبحث الثاني: دراسة أداء واستقراره البنك الراجحي وفق نموذج Sherrod

إن جميع معاملات مصرف الراجحي تقوم على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية فهو يلعب دوراً رئيسياً وأساسياً في سد الفجوة بين متطلبات المصرفية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية، وحصل المصرف خلال عام 2009 م على عدة جوائز منيوروموني وأريبيان بيزنس وأسيان بانكر لإنجازاته في مجال مصرفية الأفراد والشركات مثل جائزة أفضل بنك إسلامي لقطاع التجزئة في السعودية والخليج العربي وأفضل تمويل وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

يولي بنك الراجحي أهمية كبيرة لإدارة رأس المال والالتزام بمتطلبات حيث تتم مراجعة معدل كفاية رأس المال بشكل يومي من قبل إدارة المصرف، فبصدور اتفاقية 297 بازل II قام بنك الراجحي بتطبيق الإطار الجديد لبازل وهذا وفقاً ما اعتمده مؤسسة النقد العربي وتحتسب نسبة كفاية رأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل وفق المنهج المعياري (حميد مختار ولطرش مباركة آمة الله، 2016).

المطلب الأول: مؤشرات الأداء المالي لبنك الراجحي

أ- تطور حجم الأصول - والودائع لبنك الراجحي:

الجدول رقم 01: تطور حجم الأصول وحجم الودائع لبنك الراجحي خلال الفترة (2008-2018).

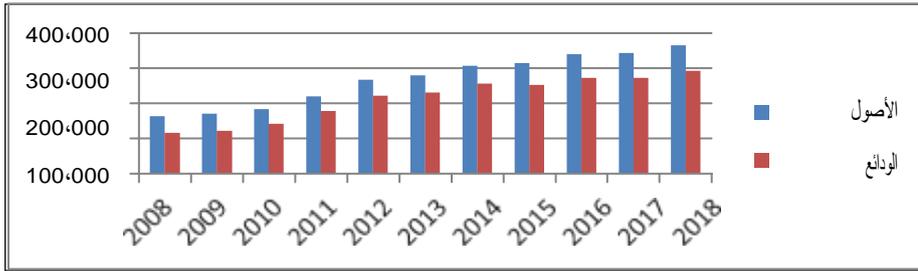
السنوات	الأصول	تطور الأصول	الودائع	تطور الودائع	الودائع/الأصول
2008	163.373	-	116.611	-	71.38%
2009	170.729	4.5%+	122.861	5.36%+	71.96%
2010	184.840	8.26%+	143.064	16.44%+	77.39%
2011	220.731	19.41%+	177.732	24.23%+	80.51%
2012	267.870	21.35%+	221.394	24.56%+	82.64%

¹ - التقرير السنوي 2018 لبنك الراجحي السعودي، ص 6.

%82.74	%4.60+	231.589	%4.45+	279.870	2013
%83.21	%10.57+	256.077	%9.94+	307.711	2014
%79.97	%1.43-	252.403	%2.56+	315.619	2015
%80.24	%7.99+	272.593	%7.63+	339.711	2016
%79.58	%0.16+	273.056	1+ %	343.116	2017
%80.28	%7.32+	293.056	%6.37+	365.004	2018

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الراجحي.

الشكل رقم 01: تطور حجم الأصول وحجم الودائع لبنك الراجحي خلال الفترة (2008-2018).



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول أن أصول البنك في تطور مستمر طول فترة الدراسة، فأعلى نسبة حققت كانت سنة 2012 أين بلغت 21.35% مقارنة بسنة 2011، لتشهد انخفاضا محسوسا إلى 4.45% في سنة 2013، ولكن رغم هذا الانخفاض الذي شوهد في معدل نمو إجمالي أصول إلا أنه ظل موجبا وهذا يعكس أن البنك قادر على توليد تدفقات نقدية مستقبلية وأنه يتمتع بكفاءة عالية في الأداء المالي، أما فيما يخص تطور حجم الودائع فهي كذلك عرفت ارتفاعا طوال فترة الدراسة فأعلى معدل حققه البنك كان في سنة 2012 أين بلغت نسبة تطور حجم الودائع 24.56% ولكن بحلول 2015 حقق بنك الراجحي معدل نمو سالب قدر بـ 1.43% وهذا الانخفاض راجع سواء لقيام البنك بتخفيض مخاطر انكشافه أمام الودائع من خلال التقليل من الودائع العالية التكلفة في محفظته.

بالنسبة لنسبة حجم الودائع إلى حجم الأصول فالبنك حقق نسب تراوحت ما بين 71.38% و 83.21%، إن نسبة الأصول هي مؤشر لقياس نسبة الإيرادات الإجمالية الناتجة عن كل وحدة نقدية من أصول البنك، والبنك الكفاء هو الذي يستطيع تحقيق توازن بين أصوله وإيراداته.

ب- معدل العائد على الأصول "ROA": "Asset On Return"

معدل العائد على الأصول = الأرباح الصافية (النتيجة الصافية) / إجمالي الأصول (الموجودات)

يعد هذا المؤشر مقياساً كلياً لى التعبير عن أداء البنك وقدرته على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل المستثمرة في حقوق الملكية والودائع وأية مصادر تمويل أخرى، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان أفضل ويعني ذلك توظيف أصول البنك في استثمارات أكثر ربحية، و النسبة المثلى لهذا المعدل يجب أن تكون أكبر من 1 %، ويحسب بالعلاقة التالية (شوقي بورقية، 2011).

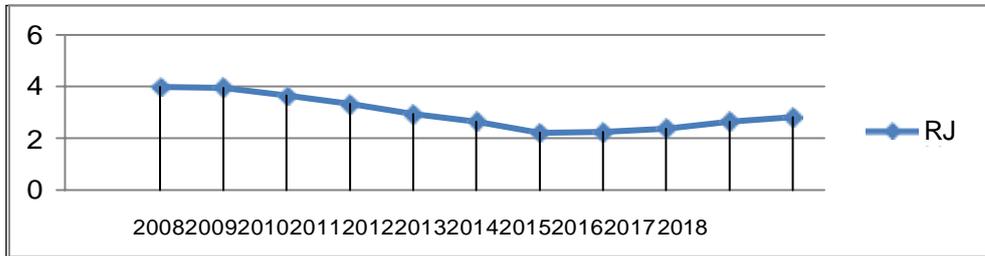
الجدول التالي يوضح تطور معدل العائد على الأصول لبنك الراجحي خلال كل سنة من فترة الدراسة.

الجدول رقم 02: معدل العائد على الأصول لبنك الراجحي خلال الفترة (2008-2018).

السنوات	ROA	السنوات	ROA
2008	3.99%	2014	2.22%
2009	3.96%	2015	2.25%
2010	3.66%	2016	2.39%
2011	3.34%	2017	2.65%
2012	2.94%	2018	2.82%
2013	2.65%		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك الراجحي.

الشكل رقم 02: معدل العائد على الأصول لبنك الراجحي خلال الفترة (2008-2018).



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال النتائج نلاحظ أن نسب معدل العائد على الأصول لبنك الراجحي طول فترة الدراسة تفوق النسبة المعيارية وهي 1% وهذا شيء إيجابي للبنك، فأعلى معدل حققه البنك كان سنة 2008 والذي قدر 3,99% ليبدأ في الانخفاض ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2015 أين حقق البنك أدنى قيمة في هذه الفترة وكان سنة 2014 بحيث بلغ معدل العائد 2,22% ويرجع ذلك إلى انخفاض مستوى النتيجة الصافية، ليرتفع ابتداء من سنة 2016 ليصل إلى 39,2% ويواصل الارتفاع إلى غاية 2018 ليصل إلى 2,82%، فيلاحظ من

خلال هذه النتائج أن أحسن المعدلات التي حققها البنك كانت في السنوات الأولى من فترة الدراسة أي ما بين 2008 الى غاية 2011 وهذا يعكس كفاءة البنك في توظيف أصوله من أجل تحقيق مستوى معين من الربحية خلال هذه السنوات.

ت- معدل العائد على حقوق الملكية (المساهمين) "ROE":

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (المساهمين)} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

تسمى كذلك (مؤشر نسبة أرباح المساهمين) تعد هذه النسبة من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال من طرف البنك أي (نسبة العائد المحقق عن كل دينار مستثمر من أموال المساهمين)، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل للبنك لأنه يمكنه من توزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين وكذلك زيادة نسبة الأرباح المحتجزة، النسبة النموذجية أو المثلى لهذا المؤشر يجب أن تكون أكبر من 15% (عبد الكريم منصور، 2010)، و تحسب هذه النسبة كالاتي:

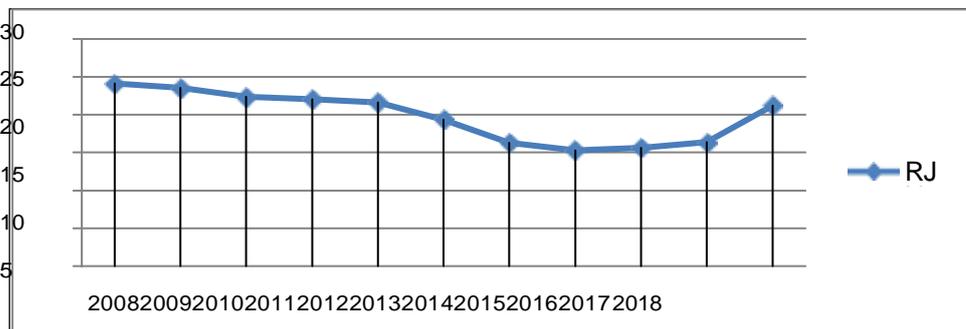
الجدول التالي يوضح تطور معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الراجحي خلال كل سنة من فترة الدراسة.

الجدول رقم 03: معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الراجحي خلال الفترة (2008-2018).

السنوات	ROE	السنوات	ROE
2008	%24.13	2014	%16.31
2009	%23.54	2015	%15.28
2010	%22.33	2016	%15.64%
2011	%20.03	2017	%16.35
2012	%21.62	2018	%21.20
2013	16.36%		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الراجحي.

الشكل رقم 03: معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الراجحي خلال الفترة (2008-2018).



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال النتائج والشكل يلاحظ أن هناك تذبذب على مستوى العائد على حقوق الملكية، ففي سنة 2008 بلغت نسبة العائد 13، 24 % وتعتبر هذه النسبة أعلى قيمة للعائد خلال فترة الدراسة لتتخلف بحلول سنة 2009

إلى 54،23 % لتواصل في الانخفاض خلال السنوات المتتالية ويعود سبب ذلك إلى انخفاض مستوى النتيجة الصافية أي أنها لم تغطي حقوق المساهمين، فارتفاع النتيجة الصافية أو انخفاضها يؤثر سلباً أو إيجاباً على مستوى الأرباح الموزعة على المساهمين، لأن هناك علاقة طردية بين ارتفاع معدل العائد وبين مستوى توزيع الأرباح على المساهمين، المهم أن المعدلات المحققة تفوق بكثير النسبة المعيارية المحددة بـ 15 % وهذا شيء جيد بالنسبة للبنك.

ث- نسب ملاءة رأس المال:

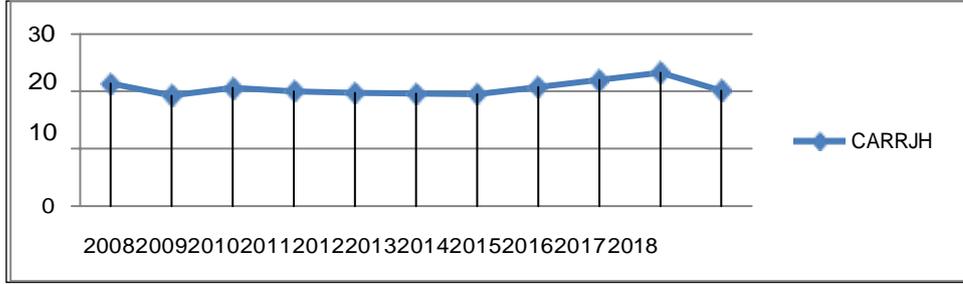
توضح هذه النسبة مدى توفر الأموال لدى البنك لمواجهة احتياجاته ومواجهة المخاطر المحتملة من استخدام الأموال، فهي تعبر عن مدى متانة رأس المال في الصمود عند حدوث خطر ما. الجدول التالي يوضح تطور نسب كفاية رأس المال خلال سنة من فترة الدراسة.

الجدول رقم 04: تطور معدلات كفاية رأس المال لبنك الراجحي من الفترة (2008-2018).

السنوات	CAR	السنوات	CAR
2008	21.39%	2014	19.59%
2009	19.30%	2015	20.83%
2010	20.63%	2016	21.98%
2011	20.03%	2017	23.29%
2012	19.83%	2018	20.20%
2013	19.60%		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الراجحي

الشكل رقم 04: تطور معدلات كفاية رأس المال لبنك الراجحي من الفترة (2008-2018)



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن جل معدلات كفاية رأس المال لبنك الراجحي خلال السنوات المدروسة أكبر من الحد الأدنى لمعايير لجنة بازل وهذا يدل على أن البنوك الإسلامية قامت بتعزيز كافة شرائح رأس المال من أجل ضمان نجاح أعمالها، وإن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال يدل على قدرة البنوك على مواجهة المخاطر التي تتعرض لها مستقبلاً.

المطلب الثاني: قياس نموذج " Sherrod " لبنك الراجحي:

1 - نموذج "Sherrod" 1978":

يستخدم هذا النموذج من قبل البنوك للتنبؤ بالمخاطر الائتمانية للشركات طالبة القرض أي دراسة سلامة المركز المالي للعملاء المقترضين، هذا النموذج يساعد البنوك على إجراء اختبار استمرارية المؤسسات المتقدمة بطلبات القرض وتقييم مركزها المالي فهو يعتبر أداة مساعدة لإدارة البنوك من أجل دراسة مخاطر القروض الممنوحة وتكوين مخصص القروض المشكوك في تحصيلها (رافعة ابراهيم الحمداني وياسين طهياسين القطان، 2013).

يتكون هذا النموذج من ستة نسب مالية ويسمى مجموع هذه النسب بمؤشر المخاطرة، ونتيجة لهذا المؤشر يتم تصنيف القروض الممنوحة إلى مجموعة من الفئات والتي حددت بخمس فئات رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: تصنيف القروض تبعاً لمؤشر " Z " وفق نموذج " Sherrod "

المؤشر Z قيمة	درجة الخطورة	الفئة
$Z \geq 25$	قروض ممتازة	الأولى
$25 > Z \geq 20$	قليلة المخاطرة قروض	الثانية
$20 > Z \geq 5$	المخاطرة قروض متوسطة	الثالثة

$5 > Z \geq -5$	المخاطرة قروض عالية	الرابعة
$Z < -5$	المخاطر جدا قروض عالية	الخامسة

المصدر: نرمين محمد غسان الحموي، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة، مذكرة ماجستير، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2016 ص 70.

يعتمد نموذج " Sherrod " على ستة متغيرات كمية ممثلة بالنسب المالية وكل نسبة مالية لها وزن نسبي هي تعتبر متغيرات مستقلة والشكل الرياضي للنموذج يكون كالآتي:

$$Z=17x1+9x2+3.5x3+20x4+1.2x5+0.1x6$$

Z: المتغير التابع (التعثر المالي).

أما المتغيرات المستقلة فهي من (X1..X6) ويتم حسابها من خلال النسب المالية ويمكن توضيحها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 06: النسب المالية لنموذج " Sherrod "

المتغير	النسب المالية	نوعها	الوزن النسبي بالنقاط
X1	صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول	مؤشر السيولة	17
X2	الأصول النقدية / مجموع الأصول	مؤشر السيولة	9
X3	حقوق المساهمين / مجموع الأصول	مؤشر الملاءة	5,3
X4	صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الأصول	مؤشر الربحية	20
X5	مجموع الأصول / مجموع الخصوم	مؤشر الرفع	2,1
X6	حقوق المساهمين / الأصول الثابتة	مؤشر الرفع	1,0

المصدر: منبر شاكر محمد، عبد الناصر نور، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، دار وائل للنشر، ط 2، عمان، الأردن،

2005، ص 182

فمن خلال النموذج يتضح أنه:

- يعبر عن قدرة الزبون على السداد من خلال مجموعة من النسب وهي لربحية، السيولة، الملاءة والرفع المالي.
- مؤشر النموذج يسير في اتجاه معاكس لاتجاه المخاطرة، بمعنى كلما ارتفع قيمة المؤشر يدل على انخفاض درجة المخاطرة الائتمانية للبنك والعكس صحيح.

- ارتفاع هذا المؤشر في البنوك الإسلامية يدل على أن صيغ تمويل الإسلامي الممنوحة قليلة المخاطر وأن أصحابها سيقومون بالتسديد والبنك يتحوط بشكل جيد من المخاطر المحيطة بهذه الصيغ.

2 - حساب نموذج " Sherrod " لبنك الراجحي:

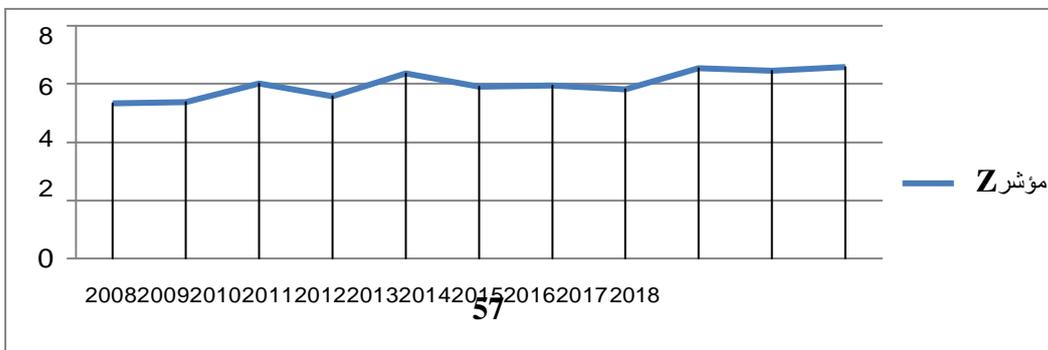
سنستعرض من خلال الجدول الآتي قيم نموذج " Sherrod " لبنك الراجحي وهذا للفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2018.

الجدول رقم 07: مؤشر " Sherrod " لبنك الراجحي خلال الفترة (2018-2008).

السنوات	وزن X1	وزن X2	وزن X3	وزن X4	وزن X5	وزن X6	Z
2008	17	9	5.3	20	2.1	1.0	33.5
2009	17	9	5.3	20	2.1	1.0	38.5
2010	17	9	5.3	20	2.1	1.0	6
2011	17	9	5.3	20	2.1	1.0	58.5
2012	17	9	5.3	20	2.1	1.0	36.6
2013	17	9	5.3	20	2.1	1.0	91.5
2014	17	9	5.3	20	2.1	1.0	94.5
2015	17	9	5.3	20	2.1	1.0	82.5
2016	17	9	5.3	20	2.1	1.0	54.6
2017	17	9	5.3	20	2.1	1.0	44.6
2018	17	9	5.3	20	2.1	1.0	58.6

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الراجحي.

الشكل رقم 07: تغيرات قيمة مؤشر " Z " وفق نموذج " Sherrod "



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال نتائج الجدول أعلاه يلاحظ أن قيم مؤشر Z تراوحت ما بين 33، 5 و 58،6 وذلك هي ضمن الفئة الثالثة $Z > 20$ وهي القروض متوسطة الخطورة، مما ينبغي على البنك تدعيم مركزه المالي لمواجهة التزاماته دون التعرض لأي عسر مالي أو فشل مالي، لأن درجة مخاطرة متوسطة تعني تعرض البنك إلى خطر كبير سواء عند طلبات المفاجئة من قبل المودعين أو عند التعرض لخسارة أي استثمار، وبالنظر إلى متغيرات النموذج (نلاحظ أن X1) هي ضعيفة وغير مستقرة وهذا دليل على عدم قدرة البنك على تشغيل رأس المال العامل والموارد المتاحة لديه، أما فيما يخص متغير X2) مؤشر السيولة فهو في ارتفاع مستمر طول الفترة الدراسة، وارتفاع هذه النسبة ينمي قدرة البنك على مواجهة التزاماته، وعند النظر للمتغير X4) (وهو أحد مؤشرات الربحية فهو في انخفاض مستمر من سنة إلى أخرى وهو دليل أن البنك لم يوظف أمواله في استثمارات أكثر ربحية، وبالنسبة للمتغيرات X5 X6) هي نسب لمؤشر الرفع المالي وتقيس نسبة تمويل الأصول عن طريق الديون فارتفع هذه النسب يدل أن البنك قادر على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراستنا حاولنا معرفة طبيعة المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية والآليات المستخدمة للتقليل منها ومواجهتها، إذ تم استخدام أحد أساليب التنبؤ بالتعثر الذي أسقط على أحد البنوك الإسلامية والمتمثل في نموذج Sherrod، وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي:

- تتعرض البنوك الإسلامية إلى مجموعة المخاطر، إذ هناك مخاطر مشتركة فيها مع نظيراتها من البنوك التقليدية ومخاطر تختص بها حسب طبيعة عملها المصرفي الإسلامي.
 - إن هذه المخاطر بكافة أشكالها لها أثر سلبي على أداء البنك وربحيته.
 - يعتبر نموذج **Sherrod** كنظام للإنذار المبكر بتوقع خطر عجز العملاء عن السداد، الأمر الذي يجعل البنك أكثر حرصاً في مواجهة المخاطر المحتملة.
 - لقيام البنوك الإسلامية بأهدافها الاقتصادية وتحقيق أحسن أداء مالي ينبغي إعطاء إدارات هذه البنوك الدور الكبير في اتخاذ القرارات ورسم السياسات.
- بناء على ما تقدم يعتبر تقييم الأداء المالي للبنوك بما فيها البنوك الإسلامية أمر ضروري للسماح لإدارة البنك والجهات الرقابية باتخاذ الإجراءات اللازمة، وبالنظر إلى أداء بنك الراجحي ونتائج نموذج **Sherrod**، يلاحظ أنه على البنك العمل أكثر على استقطاب حجم أكبر من الودائع وتنويع عمليات التمويل والاستثمار بالشكل الذي يساهم في زيادة الإيرادات المتولدة عن هذه الأنشطة واستثمار الموارد المالية المتاحة بالشكل المناسب لتفادي وقوع أي ت أو فشل مالي.

خاتمة

خاتمة

ان المخاطر أمر ملازم للعمل المصرفي الإسلامي، نظرا لطبيعة عمله منذ البداية، كما أن التطورات العالمية المستجدة في هذا العمل تضيف المزيد من المخاطر، الأمر الذي فرض على إدارات المصارف الإسلامية إعطاء مسألة المخاطر العناية التي تستحقها لتبقى هذه ضمن الحدود القابلة للسيطرة عليها وإلا أدت إلى تهديد وجودها، فتفادي المخاطر كليا مستحق التحقق.

وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية على حساسية عالية، فعليها أن تتابع تطور النشاطات والقطاعات الاقتصادية وبالتالي فإن الخطر لا ينحصر في إدارة الاموال ولكن في اختبار شركائها بالإضافة إلى الإشراف والمتابعة والرقابة.

1- نتائج البحث:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة التطبيقية التي تضمنتها مختلف فصول البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

أ- نتائج نظرية:

- إن إدارة المخاطر هي ضرورة لإنجاح المصارف الإسلامية وعملها.
- المصرف الإسلامي أمامه العديد من أساليب التمويل والاستثمار تمكنه أن يستخدمها كبداية عن أسلوب الإقراض بفائدة.
- المصارف الإسلامية لا تمنح التمويل دون الدراسة الجيدة للمشروع الممول وإذا مولت فهي تراقب المشروع أو تشارك فيه.

ب- نتائج تطبيقية:

- بنك الراجحي الإسلامي السعودي وباعتباره بنك إسلامي وأجنبي استطاع أن يجد له مكانا بارزا على الساحة العالمية.
- اعتمد بنك الراجحي الإسلامي في إدارة مخاطر المالية على نموذج **SHERROD** لمعرفة مدى تنبؤ البنك بخطر التعثر الذي قد يحدث جراء صيغ التمويل الإسلامية.
- لا يعتمد بنك الراجحي الإسلامي على تقنيات التمويل بالمزارعة والمغارسة والمقاساة.

2- اختبار فرضيات البحث

الفرضية الأولى: إن السمة البارزة والمميزة للبنوك الإسلامية هي التركيز على الجمع بين الأنشطة الاستثمارية وتحقيق السمة الاجتماعية بما لا يتنافى وأحكام الشريعة الإسلامية، وهي فرضية صحيحة وتم إثبات صحتها في الفصل الأول من البحث، بحيث ان المصرف الإسلامي مؤسسة مالية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء المجتمع والتكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي.

الفرضية الثانية: إن المصارف الإسلامية تعمل على إدارة مخاطرها بدرجة كبيرة عن طريق تخصيص موارد لإعداد حزمة من التقارير الدورية عن المخاطر مثل تقارير مخاطر الائتمان وتقارير مخاطر السيولة، وهي فرضية صحيحة تم إثبات صحتها في الفصل الثالث من خلال التطرق الى مدى تنبؤ البنك الراجحي بخاطر التعثر الذي قد يحدث جراء صيغ التمويل الإسلامية.

الفرضية الثالثة: تتم ممارسة التوظيف والاستثمار في المصارف الإسلامية في إطار القواعد الإسلامية الحاكمة للمعاملات المصرف وذلك باستخدام عدة صيغ تمويلية معترف بها ومجازة بالشكل الذي يفي حاجة المعاملات الاقتصادية الإسلامية، وعي فرضية صحيحة تم إثباتها في الفصل الأول، فالمصرف الإسلامي يمكن ان يكون مضاربا أو مشاركا بالنسبة لكل من الاستثمارات الطويلة أو القصيرة أو المتوسطة الأجل، كما يمكنه ان يكون تاجرا من خلال قيامه بعمليات البيع المختلفة من مراجعة وبيع السلم، والبيع التأجيلي وذلك دائما في إطار الشريعة الإسلامية.

3- التوصيات:

- . دعوة المصارف الإسلامية على تبادل الخبرات والتقارب فيما بينها والاستفادة من تجارب البنوك الأخرى.
- . على المصارف المركزية أن تخصص تشريع للمصارف الإسلامية يوفر لها البيئة والمناخ المناسب لخصوصية عملها.
- . على المصارف الإسلامية البحث أكثر على الجوانب الوقائية في إدارة المخاطر والتوجه نحو البنوك الشاملة للاستفادة من ميزة التنوع.
- . ضرورة تعزيز المصارف الإسلامية بإدارات خاصة بالمخاطر وليس ضمها مع إدارات أخرى.
- . ضرورة تكوين العنصر البشري وثقافته على تسيير المصارف الإسلامية وإدارة المخاطر بما يسمح له في المستقبل من التنبؤ بالمخاطر والتقليل ما أمكن من خطورتها.

4- أفاق البحث:

- إن البحث في موضوع إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية لا يزال واسعاً، إذ تبقى الكثير من الموضوعات والنقاط التي قد تكون إشكاليات لبحوث جديدة نكر منها:
- دور التحليل المالي في إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية.
 - تطبيق طريقة التنقيط للمعاملات الإسلامية.
 - إدارة المخاطر دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر:

1- قائمة الكتب باللغة العربية:

حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، ادارة المخاطر في المصارف الاسلامي، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2010.

نبيل حشاد، دليلك الى المخاطر المصرفية، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2005.

خالد وهيب الراوي، ادارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 1999.

إبتهاج مصطفى عبد الرحمان، إدارة البنوك التجارية، دار النهضة العربية، ط2، 2004.

محمد شيخون، المصارف الاسلامية (دراسة وتقييم المشروعة الدينية والدور الاقتصادي والسياسي)، دار وائل عمان، 2002.

محمد سليمان الأشقر، السلم والإستصناع ومدى استفادة البنوك الاسلامية منها، ورقة مقدمة الى مؤتمر المستجدات الفقهية، المركز الثقافي الاسلامي، الجامعة الأردنية، الأردن.

قائمة الكتب باللغة الفرنسية:

¹Jemi f tayortheforegottenroots ofassts /liability management the ankersmagazine may _jaune 1944 p p 59 56

الملتقيات والمؤتمرات:

*- مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية واقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، يومي 20، 21، 2009.

*- بوعظم كمال، شوقي بورقية، تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية بالمصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية، المؤتمر الدولي الثاني حول الازمة المالية الراهنة المالية والمصرفية، جامعة سطيف، يومي 6، 5 ماي 2099.

*- خالد خديجة، غالب خوض الرفاعي، مخاطر الاستثمار في البنوك الاسلامية وسبل التقليلمنها، المؤتمر العلمي الدولي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الاردن، ايام 18.16 افريل،..رسائل الماجستير والدكتوراة:

رسائل الماجستير والدكتوراة

- *- حضراوي نعيمة، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة جامعة بسكرة، 2009، 2008.
- *- موسى عمر مبارك ابو محميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي علاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية من خلال معيار بازل2، أطروحة مذكرة، الاكاديمية العربية للعلوم المصرفية، 2005